

AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY

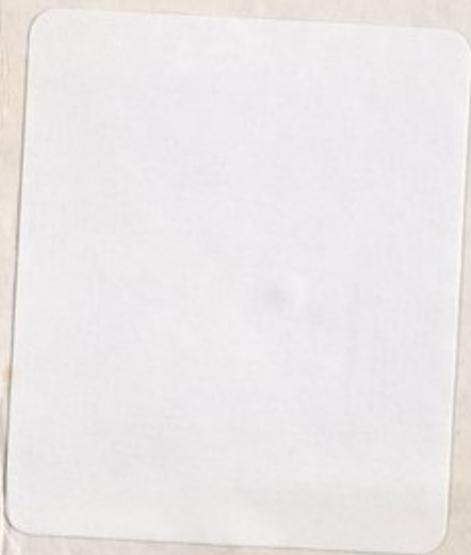
3 8534 01069 6437

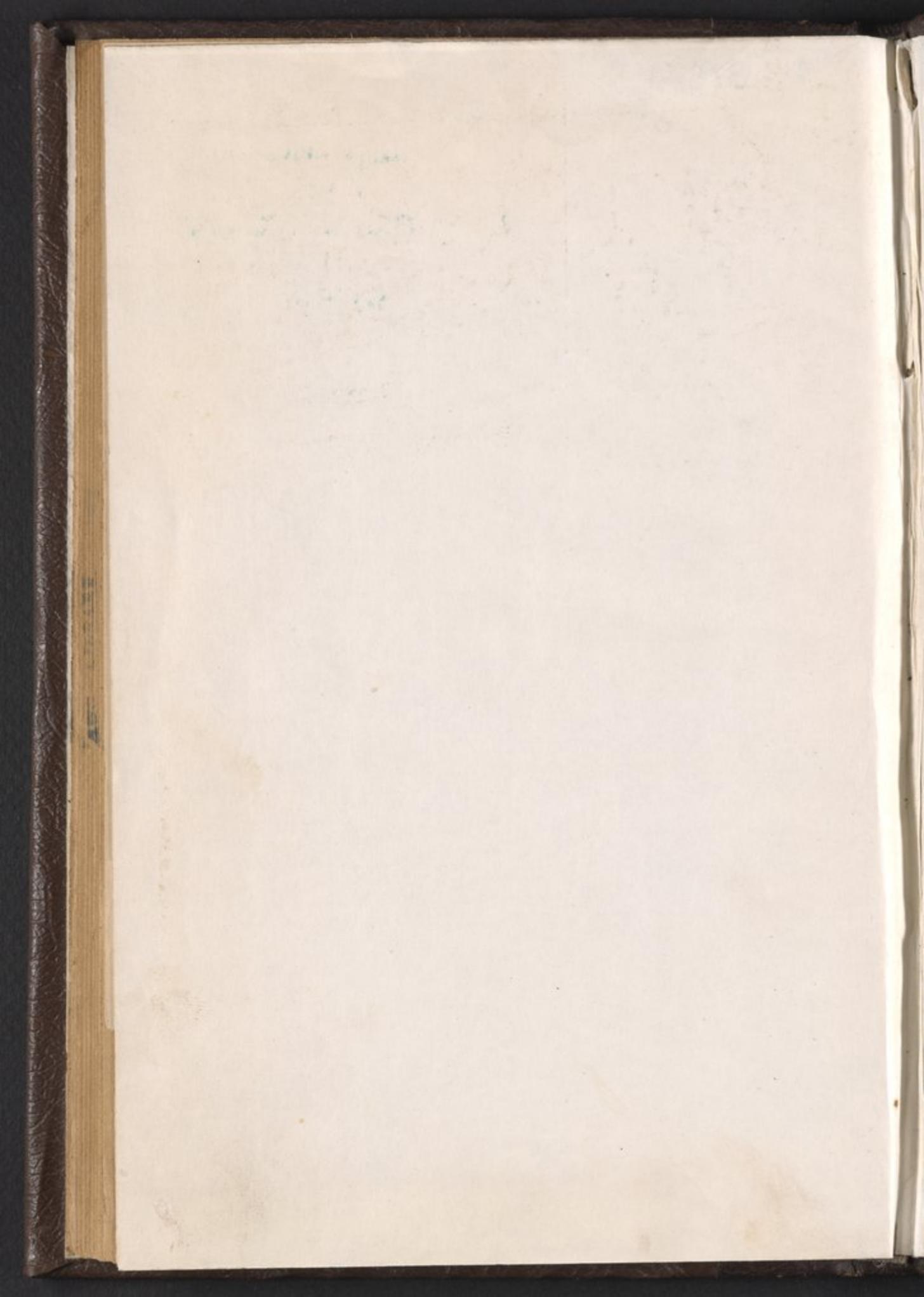
D
10
.0
19



FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

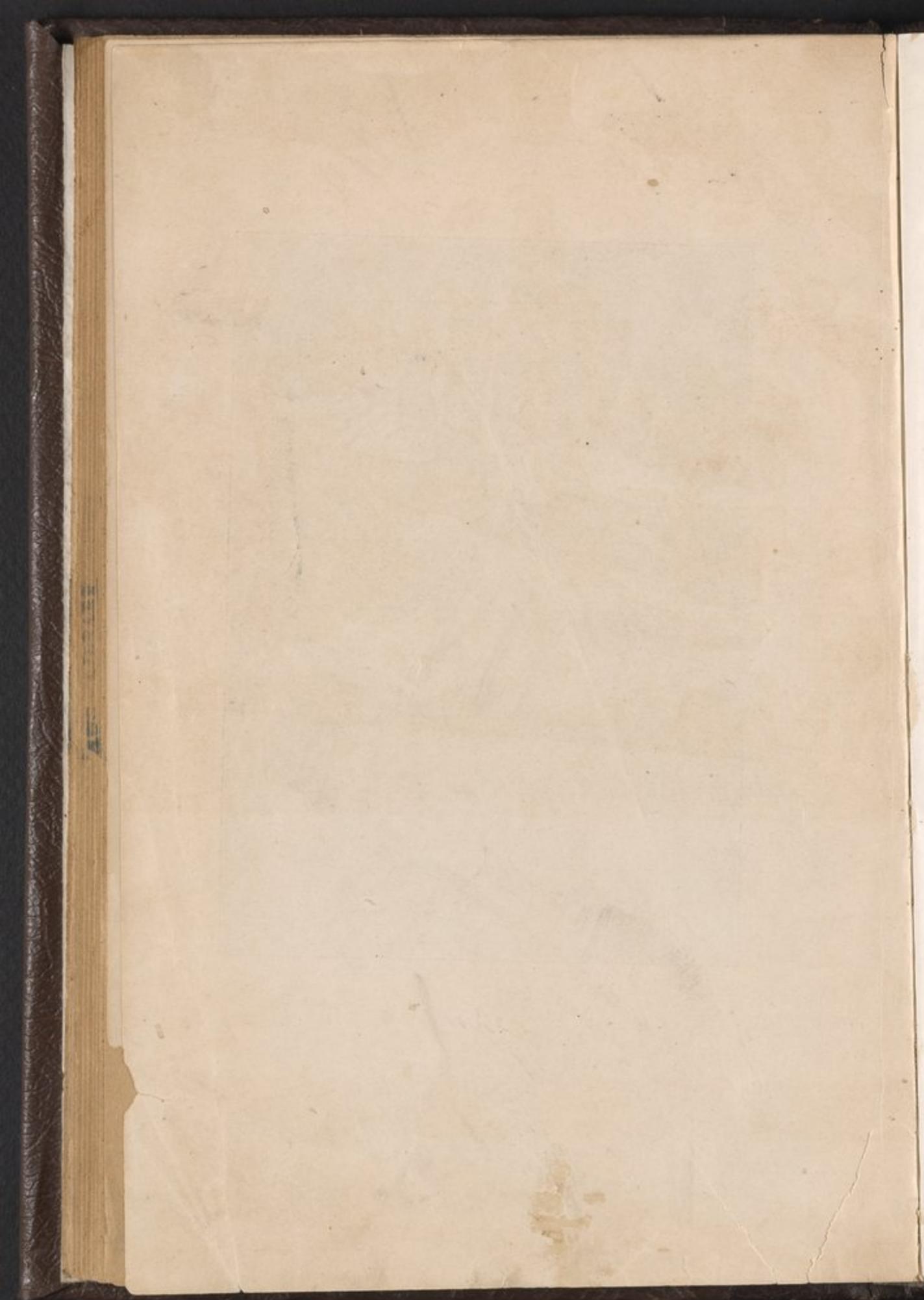
من مكتبة
الجامعة الامريكية بالقاهرة

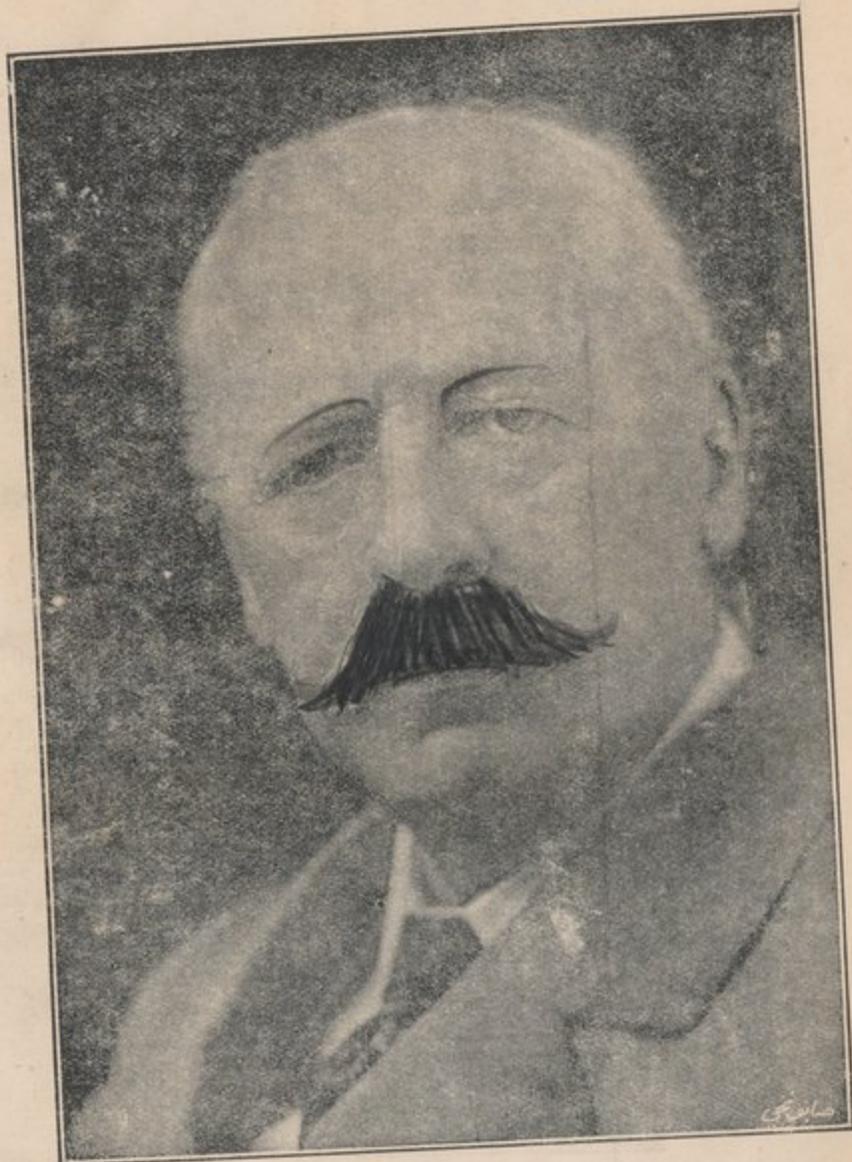




01-B6969

11-12-01

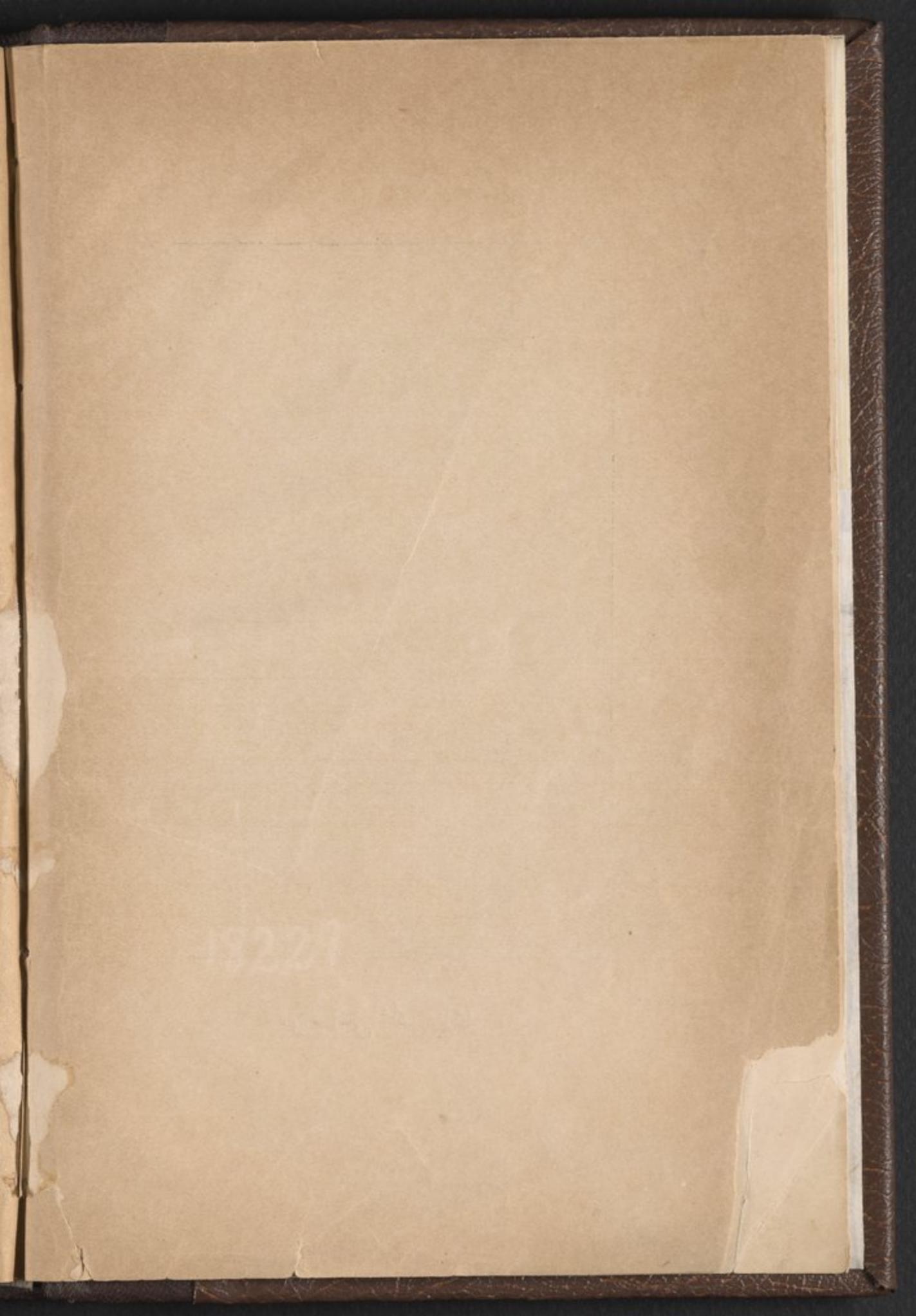




لومہد کرومر



سور عباس ملکی باشا



عَبْدُ الْوَهَّابِ الشَّيْبَانِي

UNIVERSITY OF
LIBRARY
CAIRO

بقلم

DT
107.6
C812
1915

لورد كرومر

مطبعة محمد علي بن محمد بن مصطفى بن مصطفى

923.1
ab 19c

٩٢٣
عياك. ك

كلمة المعرب

امانة أوديتها . لا زيادة ولا نقص . هكذا كتب المؤلف وهكذا ترجمت .
فاذا كان للنقد موضع في حسن الاسلوب وصحة الافادة فما للنقد موضع
في امانة الرواية وضبط الترجمة .

غير اني زينت هذا الكتاب بصور لا أثر لها في الاصل الانكليزي
وذلك لملاقاتها بفصول الكتاب . أردت ذلك زيادة في افادة القراء

فؤاد

18229

مقدمة

جئت في كتابي « مصر الحديثة » الذي طبع في ربيع عام ١٩٠٨ على تاريخ الاصلاح في القطر المصري حتى شهر مايو سنة ١٩٠٧ أي حتى تاريخ مغادرتي تلك البلاد. غير ان تفاصيل الحوادث السياسية المصرية البحتة أي التي لا تدخل لحوادث السودان فيها لم تتعد وفاة توفيق باشا في ٧ يناير سنة ١٨٩٢

وكنت عند طبع كتابي قد أعدت تفصيلاً وافياً للحوادث التي وقعت بعد ارتقاء عباس الثاني الخديوية المصرية بوقت قصير الا اني لم أر من الصواب البحث علانية في تاريخ مصر في ذلك العهد لاسباب لا تخفى على من له أقل الملم بالشؤون المصرية

أما الآن فقد زالت تلك الاسباب التي كانت تحول دون نشر ما طويته. انه بالنظر الى الاحوال الاستثنائية التي كانت تحكم فيها مصر منذ عام ١٨٨٢ لم تكن مندوحة عن أن يكون لاخلق الحاكم وميوله الشخصية بعض التأثير في سير الادارة والسياسة العامة التي تتبعها بريطانيا العظمى ووكلاؤها المفوضون فاذا لم يكن ذلك التأثير ذا فعل نافذ فانه كان خطيراً. وقد كان معظم ما وصل حتى الآن الى مسامع العموم سواء كان عن أعمال عباس الثاني أو أخلاقه ناقصاً أو محرفاً وذلك اما لتشبع سياسي وهو

سبب سهل الادراك عند ما يكون ذلك التشيع ناتجا في أكثر الاحيان
 عن خطأ في معرفة ما هو صالح لمصر . وأما مجرد الطمع بالرمح الشخصي
 وهذا السبب أقل استحقاقا للعذر من الاول . الا انه في أغلب الاحيان
 يكون الخطأ ناشئا عن قلة المعلومات الصحيحة التي يوثق بها لتبني عليها
 الاراء المستقلة

ويجوز أن يقال بالاجمال ان أبناء وطني الذين هم بوجه عام سليمو النية
 وفي بعض الاحيان سريعو التصديق بلا داع ولا سبب كانوا الى عهد قريب
 يميلون الى أن ينظروا الى الاعذار التي يبيدها لهم عن أعمال عباس الثاني
 أصحاب المصالح الشخصية أو قليلا الاختبار أو رجال السياسة المخدوعون
 فينظرون اليها بعين الرضاء ويقبلونها

ان الاسباب التي كانت تدعو منذ سبع سنوات الى الصمت والتكتم
 في هذا الموضوع لا وجود لها الان . على انه من المرجح - ولو انه غير
 محقق - ان عباس الثاني لو ظل يدس الدسائس في الظلام للانكياز مسدلا
 حجابا من البراعة والرصانة على كرهه المتناهي لهم لبقى خديويا على مصر
 الى يوم وفاته

الا انه قد فضل أن ينضم الى أعداء بريطانيا العظمى معتقداً على
 الأرجح انه قد انضم الى الفريق الذي سيدال النصر النهائي في الحرب الحاضرة .
 فاتحراً باتباعه هذا الطريق اتجاراً سياسياً ولذلك لم يبق الان سبب يمنع
 من رواية الحوادث التي تلت جلوسه

وانى لامل ان هذه الرواية تثبت اعتقاد الشعب البريطانى بان حكومة
جلالة الملك لم تعمل بخلع حاكم مصر السابق عملا عادلا فقط بل سلكت
افضل سلوك في مصلحة الشعب المصرى

وعلى ذلك فان هذا الكتاب يبحث في فصل صغير من التاريخ المصرى
ولم أحاول ان اكتب تفصيلا وافيا للحوادث التي وقعت في مصر بعد عام
١٩٠٧ فانى أرجو ان تاريخ هذه الحوادث يكتبه شخص كفوء في حينه
اما انا فليس لدى المواد اللازمة التي تمكننى ان اكتب بصورة اكون انا
راضيا عنها ويكون بها فائدة للقراء . على ان ذلك لا يعنى من ان اذكر
باختصار تام فكرى الخاص بشأن أهم ما مر بمصر من الادوار المختلفة في
السنين الثمانى الاخيرة

ان صديقى العزيز السير دون غورست الذى كنت احفظ له أعظم
اعتبار واحترام مؤسسين على عشرة طويلة متينة خلفني في أخرج الاوقات
في مناصبي الذى صرفت فيه اربعة وعشرين عاما

ولقد كان للحزب الوطنى في مصر - مع انه كما كنت اعتقد دائما
وكما ثبت فيما بعد لا يمبر عن آراء المصريين ومصالحهم الحقيقية - شأن يذكر
في ميدان السياسة المصرية لانه كان يبدو لامين الناظر عرضا كأنه ذو نفوذ
وساطان وأهمية هو بالحقيقة لا يملك شيئا منها

الا انه في ذلك الوقت تولت زمام الاحكام في انكتر اهيئة متطرفة
تعصدها أغلبية كبيرة في البرلمان وكان جو السياسة البريطانية مملوءا بالاراء

والاماني الديموقراطية . وكان بعض هذه الاماني مثل « مشروع معاش كبار السن » جديراً بالاعتبار والعطف غير ان سواه كان لاسباب عديدة خارجا عن حدود السياسة العملية وبعضه - كالزام الحكومات باتباع خطة تخفيض التسليح حتى تتوصل بذلك الى ضمان السلم - كان خياليا بكليته ولا يدور في خلد احد انفاذه سوى الذين يسكنون في غمامة سياسية

وكان من هذه الاماني الخيالية الاعتقاد بوجود الاسراع في توسيع النظمات الغربية في البلدان الشرقية واتحدت ظروف عديدة جعلت عمل هذه التجربة في مصر امراً لا بد منه . لان كثيرين من السياسيين أصحاب النفوذ حصلوا على معلوماتهم عن الشؤون المصرية من وراء زيارة قصيرة لتلك البلاد . وكذلك قسم من الصحافة الانكليزية روج فكرة وجوب تعديل النظمات المصرية على منوال التوسع في الحرية وعلى انه يجب ان يعطي المصريون نصيباً او فر في حكم بلادهم وحكموا بأن التعليم في مصر لم يكن يلتفت اليه الالتفات الواجب . ثم جاءت حادثة دنشواي الموجبة للاسف التي كانت نتيجتها على بعض المتهمين باحكام - وان لم تكن غير عادلة - الا اني اعترف الآن بانها كانت في منتهى الصرامة فتناولها خصوم الهيئة الحاكمة في ذلك الوقت وصوروا الروح العامة التي كان الحكم في مصر يسير بموجبها تصويراً لا ينطبق على الحقيقة

ثم ان الحوادث التي وقعت في ذلك الحين في تركيا والعجم اثارت حماسة الاحرار البريطانيين وخيل في لحظة ان الشرق قد استفاق من رقاده

وان آراء الشرقيين قد طرأ عليها تغيير حقيقي طبيعي وان هاتين الدولتين
 قد دخلتا في الطريق التي تقود الى الحكومة الدستورية الاكيدة . فقالوا
 في نفوسهم هل يجوز لانكثرا الحرة ان تحرم المصريين من هذه الامتيازات
 التي قد نالها اخوانهم المسلمون في البلاد الاخرى لانفسهم
 اما انا فادركت ان الشؤون المصرية قد دخلت في طور جديد بعد
 زوال العسر المالي الذي كان يحيق بها في اوائل سني الاحتلال وبعد ان ازال
 الاتفاق الانكليزي الفرنسي عام ١٩٠٤ كثيرا من العراقيل السياسية
 التي كانت تخرج مركزها وقدرت انه لا بد من احداث بعض التغيير بعد
 تركي البلاد . وهذا هو السبب الوحيد الذي من اجله قلت في خطاب القيتته
 على جمع غفير في الاوبرا بالقاهرة يوم ٧ مايو عند ما اشترت الى منتقدي
 سياستي من الانكليز ما يأتي :

« ان الخلاف الذي بيننا لم يكن خلافاً في المبدأ بل في درجة ذلك المبدأ . فهم
 يريدون ان يسيروا ركضاً . وأنا ارى ان الحجب هو أفضل السير الذي يؤدي الى تقدم
 مصالح هذه البلاد . ان السير على مهل هو الخطوة التي افادتنا كثيراً في الماضي وأنا
 اقول بوجوب الاستمرار في السير عليها فلا تخفها لدرجة المشي المعتاد ولا تسرع
 لدرجة العدو واعتقادي الثابت هو انه اذا حصل تعديل كبير في طريقة السير ونوع
 الخطوة التي نسير عليها فهناك خطر عظيم من ان الجواد يكبو فتتكسر ركبته »

ان السر الدون غورست حاول مع حسن النية المتناهية ومع جرأته
 العظيمة ان ينفذ خطة ان لم تكن وزارة الخارجية قد لقتها له (وهذا امر
 ليس لدي من المعلومات الكافية عنه ما يمكنني من ابداء الرأي فيه) فان

الظروف التي حاطت به اضطرته الى اتباعها . فهو لم يغير تغيراً عظيماً محسوساً
في المنظمات المصرية غير أنه كان من السهل المغالاة في تقدير أهمية أى تغيير
يمكن ادراكه من هذا النوع . فان طريقة ادارة الحكومة في بلاد مثل
مصر هي أهم كثيراً من المنظمات نفسها .

وعندما ننظر الى الحالة من الوجهة الاخرى نرى ان روحاً جديدة
نفخت في أنبوب الادارة العمومية . فدعى الخديوى للاشتراك والمساعدة
في العمل ولضمانة تلك المساعدة أطلقت يد سموه للتصرف في أمور - معظمها
من نوع شخصى بهم - كثيراً - اطلاقاً يفوق ما كان يتنعم به من قبل . كذلك
الرقابة لبريطانية فانها خفضت لى أقل الدرجات وجعل لوزراء المصريين
ومعاونوهم ان يشربوا بان عابهم ان يتخذوا المسؤولية على عاتقهم ويتصرفوا
في الاعمال على مقتضى مقدراتهم ومداركهم

قلت ان تجربة كهذه كان لا بد منها والآن أزيد انه كان الافضل
اجراؤها لانه لم يكن هناك شىء سوى الاختبار ليقنع الشعب المصرى
والمطرفين من الانكياز في العطف على الآمال المصرية بان التغيير الفجائى
من حالة الوصاية الى الحرية التامة في الظروف التي كانت مصر فيها لا يتم
الا بوقوع تشويش عظيم خطر على الحالة السياسية والادارية في البلاد
ان مذهب الوصول الى نيل مساعدة الخديوى حسن في ذاته غير ان
التمن الذى دفع لنيل هذه المساعدة كان باهظاً لانه تطالب احياء بعض
ضروب الاساءة في استعمال السلطة التي كان قد قضى عليها . مثل المتاجرة

بالرتب والنياشين سبب كثيراً من الظلم والجور والعسف على الافراد
وفوق ذلك كله لم يكن هناك أقل شك بفشل هذه الخطة عند
مقابلتها بأخلاق الخديوى الشخصية . فانه كان أستاذاً في فن الدسائس
الحفيرة وقد اعتاد على السير المعوج حتى انه لا يستطيع ان يواظب الى أمد
طويل على خطة مستقيمة في أعماله

وانى أعتقد اعتقاداً متيناً - مبنياً على حديث دار بين السر الدون
غورست وبينى قبل وفاته المبكرة بزمن قصير - ان شهر العسل بينه وبين
الخديوى - وهو حادث عادي عند ما يختلط الانكليز بالشرقيين الذين
من طراز عباس الثانى - كان قد قارب الانتهاء

على انى أرى انه من الانصاف أن أقول أن الخديوى أظهر شيئاً من
معرفة الجليل والاعتراف بالفضل لمعاملة السر الدون غورست الحسنة له وذلك
انه عند ما سمع انه مصاب بمرض عضال لا يشفى أسرع بالمجيب الى
انكثرتا متكرراً ليعوده ويهدى له عطفه وشعوره نحوه وهذا أفضل عمل
سمعت انه عمله في حياته . وقد يغتفر له كثير مقابل الشعور الصحيح الذى
أبداه في هذه الحادثة .

أما مقدره الوزراء المصريين ومساعدتهم على الحكم فقد تحسنت تحسناً
مستمراً منذ ربع قرن مضى . فسادت بينهم حالة مرضية من الامانة
والكفاءة . وبدأ لمستقبل ساطعاً بالأمال بزيادة تقدم فى هذا السبيل
غير انه من الخطأ ان ينتظر - ولم يمر بعد أكثر من جيل واحد على

انقضاء عصر الفساد والرشوة والتهتك والحكم الاستبدادي - أن يكون جميع الموظفين أكفاء قادرين على اداوة أعمال الحكومة المعرقة في بلد اختلفت أجناس ساكنيه مثل مصر بدون مساعدة ولا ارشاد

وإذا نظرنا الى مقدررة السير لدون غورست وشجاعته الادبية ومعرفته التامة بالاحوال المصرية استطعنا أن نؤكد ان العمل الذي عهد اليه القيام به كان عملاً يستحيل اتمامه . ولوان رجلاً آخر أقل منه كفاءة تولى الامور لكانت نتيجة الفشل شراً مما كانت عليه بكثير

وانى أعتقد بانه لو أتيح للسرالدون غورست ان يبقى حياً لكان هو نفسه أشار بضرورة احدث تغيير جوهرى فى السياسة التى نسبت اليه . ولاشك عندى بانه كان فى مقدرته ان يقوم خير قيام بالاعمال التى يتطلبها ذلك التغيير فتأتى مقرونة بالنجاح

وكانت النتيجة العامة لهذه التجربة كما أظهرت الحوادث الاضطراب لارجاع عقارب الساعة الى الوراء . وبدلاً من أن تتقدم مصر فى طريق الاستقلال تأخرت . وتلا ذلك كله التقهقر الذى كان يقدر وقوعه كل عالم بأحوال البلاد علماً أكيداً ، وظهر جلياً انه لا بد من العودة الى خطة الرقابة البريطانية الشديدة اليقظة والى وجوب تداخل مندوب الحكومة البريطانية تداخلاً فعلياً فى ادارة شؤون البلاد

وظهر فوق ذلك بأجلى وضوح ان الاغلبية من سكان مصر سواء كانوا وطنيين أو أجناب يتلقون العودة الى هذه الخطة فى ادارة شؤون

البلاد بالرضا والترحيب بدلا من ان يذمروا منها. وانتعشت روح الوطنية
 المصرية الصحيحة التي كانت الى ذلك المهمل لا يسمع صوتها مع جمجمة
 سواها. ولم يبق هناك عمل لزعيم الحركة الوطنية الفاسدة الذي كانت
 وطنيته تتجلى فقط في الطعن والتدح في حق المحسنين الى بلاده ليس غير
 ان اللورد كيتشنر أرسل الى مصر ليتولى المنصب الذي خلا
 بوفاة السير دون غورست وقد جاءت النتيجة محققة لحسن الاختيار وصوابه
 فلم يعض على اللورد كيتشنر في مصر وقت قصير حتى حاز ثقة كل فئات
 الشعب المصري وذلك لم يكن لانه ترك للمصريين الحرية في حكم أنفسهم بل
 لانه شدد المراقبة على أعمال الخديوي واجرا آتته وتولى حكم المصريين بنفسه
 وان هناك كثيرا من الشك في ما اذا كانت السياسة التي اتبعها ممكنا
 تنفيذها والانتفاع بها لو كان لورد كيتشنر قد تولى منصبه قبل ذلك بثلاثة
 أعوام عند ما كانت اعتقاد الامة الانكليزية بنمو الروح الدستورية في
 الشرق لم يتزعزع بعد

هذا وقد أدخل بعض التغيير على المنظمات المصرية فالنيت الجمعية
 العمومية التي لم تكن منها فائد الا التشويش وزيدت سلطة الجمعية التشريعية
 بعض الزيادة وقد كان هذان الاصلاحان واجبين ولكن ليس لاحدهما
 أهمية سياسية كبرى

أما التغيير الجوهري الذي حصل فهو ان الحكومة أصبحت حكومة
 فردية بشكل أكثر ظهورا مما كانت عليه في أي دور من ادوار الاحتلال

البريطاني ولا شك ان هذا النوع من الحكومة عرضة للانتقاد غير انه
ملائم لحالة البلاد الفعلية وما دامت القوة الفردية تستعمل في مصالحة الشعب
المصرى فلا حاجة ماسة الى احداث تغيير فعلى يتعلق بذلك
على انه ينتظر لا بل يرجح كثيراً ان النظمات المصرية يطرأ عليها
تعديلات اخرى في المستقبل وعلى الاخص اذا الغيت الامتيازات وهذه
التعديلات لا تكون موجبة لغير الرضا اذا ادخلت تدريجاً وقام بتنفيذها
باعتناء تام اشخاص يعرفون حالة البلاد حق المعرفة ويدركون احتياجاتها الفعلية
اما التغييرات الفجائية الكاملة فلا تجب الا الفشل للقائمين بها في
المستقبل كما كان الحال في الماضي لان البلاد لا تقوى على هضمها فيحصل
بلا شك رد فعل مثل الذي حصل حديثاً

* * *

والآن انتقل الى الحاضر والمستقبل القريب فان مصير مصر السياسي
بعد أن بقي ثلاثة وثلاثين عاماً معلقاً في كفة واحدة من الميزان تقرر نهائياً
وذلك بادخالها ضمن الامبراطورية البريطانية ولم يكن هناك حل ممكن
غير هذا الحل .

فاذا اقترنت ادارة حكومتها بالحدق ولم يقع تسرع في غير موضعه
فالخطة التي اتبعت حتى الآن ستسهل تنفيذ مبدأ سياسة الحرب التي امتازت
بريطانيا العظمى به في كل معاملاتها للبلدان النائية التابعة لها .
ان الروابط التي كانت تربط مصر بتركيا والتي لم يكن منها أقل فائدة

لمصر أو المصريين قد انفصلت تماماً وارتقت عرش مصر وسمى سلطاناً عليها
عضو كبير من أعضاء عائلة محمد علي شرفني بصداقته الشخصية منذ زمن
طويل وهو علي ما اعتقد يملك كل الزايات اللازمة التي تؤهله لان يحكم البلاد
حكماً يعود بالفائدة على الشعب الذي يحكمه

واذا أنا لم أكن مخطئاً في ما فهمت فان الحكومة البريطانية مطلقة
اليدي في أن تعدل الحالة الحاضرة اذ أرأت موجبا لذلك في أي وقت في المستقبل
وهناك أمر جدير بالاعتبار وقد يجيء يوم يكوز له أهمية كبرى وهو
انه لم يقرر شيء نهائي بشأن نظام الوراثة في حالة خلو عرش السلطنة .

ولا نستطيع أن ننكر ان هناك بعض الخلل في التوازن والافضلية لوقورنت
«الحماية» بالضم البسيط العادي . فالامتيازات الاجنبية التي كانت منذ عام
١٨٨٢ شوكة في جنب الحكومة البريطانية لاتزول بالمعنى الاكيد وزد
على ذلك ان هناك خطراً من ان البلاط قد يصبح - كما هي الحالة في
البلدان الشرقية الاخرى - مركز دسائس مؤذية ومجلبة للعراقيل . هذا مع
اني على ثقة تامة بانه لاوجه للخوف من ذلك مطلقاً في الوقت الحاضر
ومع كل ذلك فلا شك عندي مطلقاً في ان الحكومة البريطانية قد
سلكت سبيل الحكمة والصواب في مجاراتها للرأي العام وتفضيلها «الحماية»
على بسط السيادة التامة

ان عائلة محمد علي ليست بالحقيقة مصرية غير انه مع مضي الزمن
قد التف حول هذه السلالة مقدار يذكر من الشعور الوطني الصادق الذي

يستحق الاعتبار والاحترام

وفوق ذلك يوجد هناك - عدا الاعتبارات لوطنية - شعور اسلامي

شرعي يستميله ويرضيه ان يشغل مسلم أكبر مناصب الحكومة
ويجب بالبداهة تأجيل البحث في كل الاجراءات التي يستوجبها
التغيير السياسي الجديد الى ما بعد انتهاء الحرب الحاضرة. لذلك أحصر
ملاحظاتي في نقطتين لهما أهمية خاصة

١ - ان الامتيازات الاجنبية يجب بلا شك أن تلغى وقد أشير الى
تقدير زوالها بكل وضوح في الخطاب الذي وجهه نائب المندوب السامي
بناء على أوامر وزارة الخارجية الى السلطان الجديد ولم يأت الوقت بعد
للبحث فيما يجب عمله للوصول الى هذه النتيجة على أني أرغب ان أشدد
القول في نقطة طالما ألفت النظر اليها

ان الاجانب القاطنين في مصر لا يجوز من باب العقل والحق ان
يعتبروا اجانب بالمعنى الذي يطلق مثلا على الفرنسي القاطن في انكلترا
أو الانكليزي القاطن في فرنسا فالسياسة القومية والعدل يقضيان بان يعد
هؤلاء مصريين لذلك كان رأيي : انه عند الغاء الامتيازات الاجنبية يجب
ايجاد طريقة مقبولة وعملية لاشراك أعضاء الجاليات الاوربية في مصر
بحكومة البلاد الى درجة كافية لان تسهل عليهم جعل صوتهم مسموعا.
وهناك طرق عديدة لاتمام ذلك لا أحاول الآن ان أبحث في مزاياها
وجدارتها وبالعكس بل أكتفي بالاشارة الى المبادئ العامة التي يجب على

ما يترآى لى ان لاتغرب عن الفكر

أما النقطة الثانية التى أرغب الفات النظر اليها فهى ربما تفوق ماتقدم

فى خطورتها فأقول :

لماذا لم يكن هناك أقل خطر من انفلات أزمة الحكيم فى مصر من

أيدينا عند ما كانت الصحافة المحلية حرة طليقة لا قيد يقيد بها تستعمل

حريتها المطلقة وتؤيد مبادئها بأقوى الحجج وكانت الحركة الوطنية فى أشد

أدوارها ودسائس الخديوى السابق وسلطان تركيا السابق تبذل أقصى

جهدها لاجداث أعظم تأثير تقوى عليه ؟

لماذا لم يثمر التجاء الحزب الحربى العثمانى وزملائه الالمان الى اثاره

النعرة الدينية والتعصب أقل ثمرة بل قوبل فى مصر والسودان بابداء

عبارات الولاء والصدافة للحكومة البريطانية ؟

نعم ان لوجود الحامية البريطانية فى مصر والاسكندرية والخرطوم

مقاما عاليا فى تفسير هذه الحالة السياسية الغربية كما ان - لادراك الطبقة

المتعلمة فى مصر ان الحكيم التركى والالمانى الذى يهددون به سيجمع بلا

ريب كشيء آمن أقبح مزايا الحكيم الغربى والشرقى معاً - بعض التأثير .

غير ان أهم الاسباب الرئيسية ولا أتردد ان أنسب اليه أكثر الفضل فى

هذا التأثير هو انه لا يوجد فى مصر روح استياء أو عدم رضاء يستمعين

بهما المحركون والمتعصبون وأصحاب الدسائس السياسية على تنفيذ رغائبهم .

فرغما عن كل ما قيل لاهالى مصر والسودان من انهم ضحايا ظلم واستبداد

عظيمين فانهم أبوا ان يصدقوا بان حكومة سيئة تحكمهم . وهنا نتساءل
ما هو سبب عدم وجود استياء أو عدم رضاء ؟

وعلى هذا لا أتردد ان أجيب - مع علمي بأنى سأتهم بأنى أعجز
سياسة كنت أنا صاحبها والقائم في تنفيذها - على ان الموضوع هام لدرجة
لا أقدر معها أن أدع اعتبارات شخصية كهذه تمنعني من ابداء رأيي

فالسبت في عدم وجود استياء أو عدم رضاء في مصر والسودان
يعود الى ان مصروفات الحكومة قد ضبطت وجعلت مناسبة لموارد البلاد
فكانت النتيجة ان الضرائب أصبحت خفيفة وأصبح من العبث محاولة
اقناع الفلاح المصرى أو عضو القبيلة السودانى انه مظلوم وانه يعامل معاملة
سيئة ما دام يرى طلبات الصراف وجابى المال لم يقتصر على جعلها خالية من
الغش بل صارت خفيفة صغيرة لدرجة ما كان ليحلم بها هو أو أجداده
من قبل .

لقد بحثت في اوقات عديدة سابقة في هذا الموضوع فاذا عدت الى
الاشارة اليه فانى أفعل ذلك لعلمي بأهميته السياسية العظيمة

ان حجر الاساس الذى تبنى عليه السياسة المصرية والسودانية يجب
ان يكون تقدير هذه الحقيقة حق قدرها فان الرابطة الوحيدة التى تربط
الحاكم بالمحكوم عند ما تختلف اللغة والجنسية والمذهب والعوائد تنحصر فى
المصالح المادية وبين هذه المصالح وأهمها جعل ضرائب الاملاك خفيفة .
لذلك أرى ان الاحوال السياسية التى علينا مقابلتها والعمل فيها هى من نوع



المفوض له محمد توفيق باشا

Cing Leson 15

Orlad

Handwritten notes in a cursive script, possibly representing musical notation or a list of items, including the word "Orlad" written above.

يجعل كل الاعتبارات تزول في جانب ضرورة ابقاء الضرائب منخفضة .
وعلى الذين تعود عليهم المسؤولية الحقيقية في ادارة شؤون مصر والسودان
أن يعتمدوا كل الاعتماد على أنفسهم في تنفيذ السياسة المبينة على المبدأ المتقدم
ذكرة وهم لا يجدون تعضيداً في ذلك من أية جهة لان الاقتصاد دائماً غير
مستحسن بينما لا نشك ان سهام الانتقاد تسد نحوهم بكل شدة من مصادر عديدة
ولا يستطيعون الاعتماد كثيراً على تعضيد الرأي العام سواء كان في
البلاد نفسها أو في انكرا فان الانكيز بوجه عام يميلون الى ان يبنوا
آرائهم على التقاليد الانكليزية والعوائد الانكليزية وقد شهدوا في بلادهم
منذ عهد قريب زيادة في مصروفات الحكومة وزيادة في احمال الشعب لو
جاءت منذ بضع سنين مضت لقليل عنها انها مستحيلة فكانت نتيجة ذلك
ان الرأي العام في مسائل الاقتصاد أصبح فاسداً واهن العزيمة وشعور
الامة فيما يختص بادارة ممتلكاتها من الوجهة الاقتصادية أصبح على الارجح
خاملاً لدرجة محدودة

ثم ان هناك كثيرين من كبار رجال السياسة ومن الصحف النافذة
الكامة لا يكون عن الاحاح بوجوب ترقية التعليم المصري مقدمة للاسراع
في التوسع في الاستقلال الداخلي . أما أنا شخصياً فلا أعتقد ان التعليم الذي
يلقن في المدارس والكليات يجعل المصريين أكثر كفاءة للحكم الذاتي التام
ما لم يقترن ذلك ببعض الانقلاب والتغيير في أخلاق الامة وسجاياها وهذا
أمر لا بد ان يكون السير فيه بطيئاً . على ان ذلك ليس النقطة التي يجب ان

نهتم بها في الوقت الحاضر فاني أود فقط ان أبحث في أمر نفقات التعليم
وأبين عدم الحكمة في اتباع سياسة واسعة فيه تقضي بفرض الضرائب الثقيلة
وهناك وجه آخر مختلف كثيرا عما تقدم ذكره ويجب الحذر من أخطاره
فان الحاكم الغيور الذي يشعر بالتحسينات التي باستطاعته ان يعملها فيغامر
بإنشاء الطرق والكبارى والمستشفيات وغير ذلك من مميزات المدنية الراقية
يكون عرضة لان تجاهل مغبة النتائج التي تأتي عن كثرة الانفاق في سبيل
الحصول على هذه الامور بسرعة

ويحسن برجال الحكومة المصرية والسودانية مهما كان ميلهم كبيرا
الى اقتراحات كهذه عند النظر اليها في حد ذاتها أن يعدوا عنهم روح
السياسة الخيالية والادارة المكتبية . فاذا هم تجنبوا الاقدام على المشروعات
التي تتطلب نفقات باهظة مهما تكن المرغبات في الاقدام عليها شديدة
تأتي أعمالهم مقرونة بالحكمة . وذلك الى أن يتحققوا من ان موارد البلاد
أصبحت كافية لتحمل هذه النفقات من غير اضطرار الى ارهاق السكان
بالضرائب الثقيلة

وعليهم أن يشاءوا على انتشار التعليم وخصوصا تعليم الصنائع وتعليم
الفتيات كذلك انشاء الاعمال العمومية وغيرها من مستلزمات التقدم الا ان
كل ذلك يجب ان يكون الى الدرجة التي يستطيعون بلوغها بدون فرض
ضرائب جديدة توجد الاستياء والكدر في نفوس السكان
ان الحرب الحاضرة ستسبب كثيرا من الارتباك للخزانة المصرية

ولا شك عندي في ان تنفيذ كثير من المشروعات العمومية النافعة سيؤجل
وسيتوقف التقدم في أمور عديدة غير اني آمل ان الارتباك لا يكون الا
موقنا . فان حالة المالية المصرية الحسنة والاحتياطي الكبير الذي كان الى
عهد قصير في خزانات الحكومة يجب ان يمكن الحكومة المصرية مع
استعمال الحكمة من التغلب على الازمة الحالية بدون الاضطرار الى
الالتجاء الى زيادة الضرائب

وقد قرأت بقلق شديد وانشغال بال في احدي الجرائد المحلية ان
عوائد الدخولية متعاذ في الاسكندرية . هذه ضريبة رديئة جداً لانها تقع
على مواد الغذاء اليومية التي تستعملها افقر الطبقات وعدا ذلك انها تفتح
باباً يسهل بنوع خاص الاعمال الغير الشرعية والمحرمة لصغار موظفي
الحكومة ووكلائها . واني ارجو بكل اخلاص ان عوائد الدخولية لا تعود
الى عداد الضرائب المستديمة في البلاد

*
*

وقبل ان اختم هذه المقدمة اقول ان الفصل الاخير من هذا الكتاب
هو الفصل الوحيد الذي كتب حديثاً . اما الباقي فقد كتب كله منذ بضع
سنين عند ما كانت الحوادث المشار اليها جديدة في الذاكرة على اني ادخلت
بعض التغييرات على الصورة الاصلية

كرومر

لندن ٢٨ يناير ١٩١٥

الفصل الاول

جلوس عباس الثاني

مرض توفيق باشا - وصول عباس الثاني الى مصر - حادثة الفرمان - دخول
مختار باشا - الحالة في يولييه ١٨٩٢

ابلغت في يوم ٧ يناير ١٨٩٢ ان المرض قد اشتد على الخديوى توفيق
باشا حتى بلغ درجة الخطر . وكان سموره يسكن في حلوان على بعد بضعة
أميال الى الجنوب من القاهرة فأسرعت الى هناك ورأيت الطبيب الالماني
الذي كان متوليا علاجاه فأخبرني ان الخديوى لا يعيش أكثر من بضع ساعات
فأريت ان لا بد من الاسراع في العمل لان التأخر في رسم الخطة
التي يجب ان تتبع قد يؤدي الى نتائج سياسية خطيرة . فاجتمعت بصاحب
العطوفة مصطفى باشا فهمي الذي كان رئيسا للنظار وتجران باشا ناظر
الخارجية والسر الون بالمر وتباحثنا في الامر . ولم يكن هناك ادنى شك
في ان البرنس عباس اكبر انجال توفيق هو بمقتضى فرمان السلطان الصادر
عام ١٨١٣ ولى العهد الشرعى . فاتفقنا على وجوب اعلان ارتقائه بدون
اضاعة شيء من الوقت حال وفاة ابيه

علي ان الفرمان يقضى بأن يكون سن الرشيد ١٨ عاما . فهل بلغ

البرنس عباس هذا السن ؟

لم نجد احدا يعرف تاريخ ولادة الامير بالتمام الى ان عثرنا على شيخ
تركي خدم توفيق باشا سنين طويله فعلمنا منه ان البرنس عباس ولد يوم

١٤ يوليه عام ١٨٧٤ فهو اذن لا يزال صغيراً ولا يبلغ سن الرشد الا في

١٤ يوليه سنة ١٨٩٢

فيجب بمقتضى فرمان مادام الخديوى دون سن الرشد أن يعين مجلس للوصاية غير انا رأينا انه ليس من الصواب ابقاء فترة ليظل العرش فيها خاليا بين وفاة الخديوى وجلوس الامير فان ذلك قد يؤدى الى دسائس وصعوبات متنوعة

غير انى سمعت أحدهم يقول همسا ان سن الامير المسلم يجب أن يحسب بالسنين الهجرية التى يبلغ عدد أيامها ٣٥٤ يوما فتمسكت باهداب هذا الاقتراح وحسبنا سن الامير بالسنين الهجرية فاتضح انه بلغ سن الرشد فى اليوم الرابع والعشرين من شهر ديسمبر سنة ١٨٩١ أى قبل وفاة أبيه بأربعة عشر يوما

فتم الاتفاق على أن يستدعى الامير عباس للحضور الى مصر من « فينا » حال وفاة توفيق باشا وأن يعلن السلطان بذلك ويصدر منشور عام يعلن فيه ان النظار يستمرون فى أعمالهم فى ادارة الحكومة لحين وصول الامير عباس واستلامه زمام حكم البلاد واتباعا لهذه الخطة صار صعبا - ان لم يكن مستحيلا - تداخل تركيا الذى كنا نحاذره والذى كان بلا شك مضرآ وبعد أن تم كل ذلك عدت الى مصر وفى الساعة السابعة من مساء اليوم المذكور توفى توفيق باشا . فنفذ البروجرام الذى اتفقنا عليه فى حلوان بمخافيره ولم يترك وقت الدسائس لان تعمل عملها . ووافق السلطان على

الحقيقة الواقعة . فأبلغ السفير العثماني في لندن يوم ٨ يناير اللورد سالسبوري بأنه نظر آلوفاة توفيق باشا فقد تعطف الحاضرة السلطانية وعينت البرنس عباس خديويًا على مصر وعهدت فوق ذلك للوزارة المصرية بالقيام بإدارة شؤون البلاد مؤقتًا لحين وصول الخديوي الجديد

ولما وصل الخديوي الى مصر يوم ١٦ يناير اصطفت الحامية كلها البريطانية والمصرية في ميدان عابدين لتحيته ثم تلى تلغراف السلطان وادت الجنود التحية بأسلحتها بينما كانت الموسيقى العسكرية المتحدة تعزف بالنشيد الوطني التركي

أما القصد من هذه المظاهرة فكان اعلان رغبة الحكومة البريطانية في الاعتراف بحقوق السلطان الشرعية بينما هي تعضد الخديوي أما الخديوي فانه حال وصوله اقر النظار في مناصبهم ولما قابلته لأول مرة تركت مقابلته في نفسى أثرًا حسنًا فكتبت في ٢١ فبراير الى اللورد سالسبوري أقول :

« انى أرى ان الخديوي الشاب سيكون مصريًا بحتمًا »

وهذا القول مقدمة لما سيتلو

ان أميال الخديوي المصرية التي كانت مبهمه وغير منظمة قاداته الى اثاره حملة شعواء ولكن ليس ضد انكترا بل ضد تركيا . وقد بدأ بداية غير حسنة مع السلطان ومع مرور الزمن كانت العلاقات بين التابع والمتبوع تزداد توترًا . ولا حاجة بي أن ازيد شيئًا على التفصيل المختصر الذى سبق

وكتبته بشأن حادثة الفرمان (١) فان هذه الحادثة استغرقت ثلاثة شهور وانتهت بفشل السلطان فشلاً تاماً

وقد وقعت حادثة أخرى في هذه الاثناء احدثت بعض الحركة . ذلك ان المسيو دي ريفرسو قنصل فرنسا الجنرال كان قد لمح لى بعد جلوس الخديوى بزمن قصير انه يستحسن تعيين رئيس نظار آخر يكون أقوى عزيمة من مصطفى باشا فهمى - وقصده بذلك تعيين رجل يكون اقل ميلاً للسياسة الانكليزية - فرفضت بالطبع كل تغيير

فبعد زمن يسير ألح مختار باشا على الخديوى بأن يغير الوزارة وأشار على مصطفى باشا فهمى بالاستعفاء من منصبه مجاهراً بضرورة عزله

ان قيام القومسير العثماني بعمل كهذا لا يتفق مع روح الفرمانات لذلك عضدت الخديوى في رفضه قبول اعتداء القومسير التركي على حقوقه فنتج عن ذلك انه أرسل تلغرافاً الى السلطان يشكو فيه من سلوك مختار باشا ودعا النظار وأبدى لهم في حضور مختار باشا ثقته التامة بهم فأوجدت هذه الحادثة تأثيراً مكدرآ في الاستانه . وانتقم السلطان لنفسه من انكسار الانعام برتب عالية ووسامات على عدد من الصحافيين وغيرهم من المشهورين بعدائهم لانكسار . على ان البدايه كانت حسنه في صالح تفوق النفوذ البريطاني فان الخديوى كان في ذلك الوقت في حاجه لمساعدة

(١) هذا يشير الى محاولة السلطان ادخال بعض تغيير على الفرمان فيما يخص باملاك مصر وحدود مصر الشرقية وقدروى لورد كرومر تفصيل فلك في الجزء الثاني من كتابه عن مصر

انكتر اكي يتمكن من مقاومه ضغط تركيا
وتلا سكون الهياج الذي أحدثته « حادته الفرمان » فترة سكون
في السياسة المصرية فلم يقع شيء ذو أهمية تذكر
وفي أوائل شهر يوليه تركت مصر قاصداً انكترا وقد جرائني على ذلك
الامل بان تغيير الخديوي لا يترتب عليه تغيير في حالة مصر المحلية على
اني علمت بعد قليل اني كنت مخدوعا

الفصل الثاني

الازمة الفهميه

من يناير ١٨٩٢ الى يناير ١٨٩٣

موقف الخديوي - تغيرت الوزارة البريطانية - تأخير ذلك مصر - الحالة في
نوفمبر - مرض مصطفى باشا فهمي واقالته - خطابات مع اللورد روزري - تعيين
رياض باشا رئيساً للنظار

اني والحق يقال - مع ان ظواهر الاحوال كانت تدعو الى نحو الامل
بمستقبل مبارك حسن الطالع - لم أستطع ان أقنع نفسي كل الاقتناع بان
الوسواس الذي داخلني يوم سمعت بان توفيق باشا يحتضر سيكون بجملته
في غير محله . فاني عندما سمعت من الطيب الالمانى انه لا بد من تغيير
في الخديويه المصرية مر في خاطري حالاً ان ذلك البناء الواهي المعروف
باسم الحكومة المصريه ستهتز بلا شك دعائمه اهتزازاً شديداً
ان « القدر » الذي عرفه « هوميروس » في شعره بان صاعقة الدمار

والخراب لم يستحق في زمن من الازمان هذا التعريف أكثر مما استحقه
 عند ما قضى على حياة هذا الرجل وهو في مقتبل العمر وحطم بذلك نظاماً
 كان مجرد وجوده موقفاً الى درجة غير قليلة على اطالة اجل حياته
 فما هي اذاً المزايا الرئيسية لذلك النظام الذي كانت تحكم مصر بقتضاه
 في الدور الذي تقدم وفاة توفيق باشا؟

ان أساس ذلك النظام كان وجود التفاهم الحسن بين الخريوى وبضمة
 موظفين مصريين من أصحاب المناصب العالية في حكومته من جانب وبين
 قنصل جنرال بريطانيا العظمى وبضمة أشخاص من كبار الموظفين
 البريطانيين من جانب آخر . وقد دام هذا التفاهم الحسن والوفاق مدة عشر
 سنين متواليه فلما كان قد حدث بعض الخلاف في أوقات مختلفة فإنه كان
 يسهل دائماً تسوية الامور والوصول الى حل مرض للصعاب التي كانت
 تنجم . على ان هذا النظام وان يكن قد سار سيراً جيداً الا انه كان من
 الواضح وضوحاً تاماً انه مصطنع كل الاصطناع وان قوته على احتمال
 الصدمات الشديدة كانت بلا شك قابلة للارتياب . والحق يقال ان دوامه
 تلك المدة كلها كان أمراً غريباً . فهل كان ينتظر ان شاباً في سن الثامنة
 عشر - قليل الاختيار حديث عهد الخروج من كلية تمسويه - حيث تلقى
 علوماً جيدة غير انها ضيقه النطاق - يمتلك ما يلزم من الذكاء والصبر واصالة
 الرأي والمقدرة على كبح جماح النفس ليستطيع أن يطبق رغائبه وأمياله
 على مستلزمات نظام كهذا؟

لقد كان من المرجح أنه لم يكن حائزاً على هذه المزايا للدرجة الكافية
 وعدا ذلك فقد نهى صديق نمسوى - كان في مركز يمكنه أن يعلم منه
 الحقيقة - قبل وصول البرنس عباس بان أصحاب السلطة في الكلية التي
 كان يتلقى الامير فيها دروسه لم يكونوا يعتقدون اعتقاداً حسناً في اخلاق
 الامير وانه يرجح كثيراً انه قد يحدث متاعب جمه

وزد على هذا انه لم يكن بد من أن يحيط به مستشارو السوء ولو
 فعل غير ذلك لناقض سليقته الشرقية ومما لم يكن فيه ريب انه سيشجع اما
 قصداً او عرضاً المداهنه والنفاق في الذين حوله

وكان مركز الانكليز في مصر يحملهم عرضة بنوع خاص لرواج
 المطاعن في حقهم والروايات الكاذبه عنهم . وسيباح المقربون على الخديوى
 بان لا يذل نفسه لسماع النصائح البريطانية . وبأن عليه ان ينزع عن عاتقه
 نير السيادة البريطانية الذي احتمله أبوه بصبر كثير نظراً لضعف عزمه .
 ولا يجب ان يخشى النتائج فالمصريون قادرون بلا أدنى ريب على حكم
 مصر بدون مساعدة الاجانب

هذه على كل حال كانت آراء تلك الفئة من المتمصرين والذين أصغى
 الخديوى اليهم كل الاصفاء فكانوا أكثر من سواهم من فئات الشعب
 المصرى نعمة وسخطاً على السيادة البريطانية

وفوق هذا كله قولهم ان فرنسا ومن وراءها روسيا تعضدان بحماسة

مبدأ استقلال مصر (١) فأقوال كهذه كانت بلا شك تؤثر تأثيراً كبيراً في نفس شاب عنيد ذي أميال استبدادية . وزاد صغر سنه الصعوبات في سبيل السير معه . فكتبت للورد روزبري في ١٢ نوفمبر أقول :

« ان الخديوى قد أبدى طيشاً وحماسة في أشياء صغيرة عديدة غير أنه صغير السن قليل الخبرة فلا يجب لهذا السبب ان تسرع في الحكم عليه »

على انا اذا نظرنا الى الامر من وجهة أخرى فالطفل المولع بالاذى وهو في سن العاشرة اذا أعطى علبة من الكبريت وبعض القش اليابس يستطيع ان يوقد ناراً مثل التي يوقدها رجل في سن الاربعين متممداً احراق أحد المنازل ولم يكن من السهل وضع حد بين الامور التي يسامح عليها الشباب . وبين الشدة الواجبة لمنع الشباب من احداث النتائج الوخيمة التي يؤدي اليها الطيش وعدم التبصر والجهالة .

وفوق هذا كله هل كان من المحقق ان الخديوى مصرى بالفعل كما كان يبدو منه عند أول النظر اليه ؟

ان ظواهر نيانه كانت تدل على رغبته في ان يقف موقف المصرى
الغيور على وطنه . ولما كنت غائبا عن مصر في اكتوبر سنة ١٨٩٢ وكان
المستر ارثور هاردنج (السر ارثور هاردنج) قائما مقامى شكا الخديوى
مرة اليه بان « المصرين يعتبرون مصطفى باشا فهمى انكليزيا فوق اللازم
وليس مصرى الى الدرجة الكافية » بينما كان في الوقت نفسه يعتبر روليه بك

(١) وذلك كان قبل الاتفاق الانكليزى والفرنسوي الذى أبرم عام ١٩٠٤

وهو رجل سويسري كاره للانكاز عينه الخديوى سكرتيراً خاصاً له -
مصرياً من أفضل المصريين

أما عن تجران باشا الذي حاز بخداعه وسفسطه رضاء مولاه الشاب
فقد كان الخديوى يقول : - « كنت قبل ان أصير خديويًا أعرف ان
تجران باشا أرمنى ولقد دهشت لرؤيتى أرمنيا مثله يستطيع ان يكون مصرياً
مخلصاً لمصر الى هذه الدرجة »

ان غيرة الخديوى الوطنية لو كانت صادقة وسارت فى السبيل القويم
لاستحقت كل عطف واحترام الا انا نتساءل : هل كانت صادقة ؟ وهل
كانت تسير فى الطريق المستقيم ؟ ألم يكن الخديوى والذين حوله يخلطون
بين « الخديوية » و« المصرية » وهذان اصطلاحان لا ترادف بينهما

ان هذه أسئلة خطيرة تستوجب النظر والاعتبار وقد ازدادت
خطورتها عند ما ظهر جلياً ان الخديوى لا يهتم اهتماماً حقيقياً فى شىء من
الامور التى تؤثر فى مصلحة الشعب المصرى وسعادته . وان غيرته الوطنية
لا تبدو فى الغالب الا عند ما يخيل اليه ان اهانة لحقت بشخصه . وان من
طباعه الصلف والاستبداد وانه لا يمدل فى استعمال السلطة التى بيده وانه
بوجه عام يهتم بمركزه الشخصى ورفعة قدره وهيبته منصبه أكثر كثيراً
من اهتمامه بمصلحة رعيته الحقيقية

لذلك وجب بذل العناية التامة لكي لا يستجد - تحت ستار الغيرة
الوطنية التى استعملت لاختفاء أعمال طيش عديدة وغايات سيئة سافلة -

نظام حكمومه فردية مستبدة تشابه في مبادئها النظام القديم الذي بذلنا
 غاية الجهد وتحملنا مشاق عظيمة في ابطاله والقضاء عليه
 والاعجاب الذي كان يبديه الخديوي الشاب بجده اذا قورن بالاحتقار
 الذي كان يظهره لذكري والده يدل على اشارة خطر من نيته ويساعد على
 الاعتقاد بان « الغيرة الوطنية » التي كان يتظاهر بها امام العالم لم تكن
 الا بضاعة مقلدة

وفي أثناء غيابي عن مصر حصل انتخاب عام في انكلترا فكانت
 نتيجته ان اللورد سالسبورى اعتزل الاعمال وتولى المستر غلادستون زمام
 السلطة . وفي ١٨ أغسطس تولى اللورد روزبرى منصب وزارة الخارجية
 وقد حصل هذا التغيير في ساعه غير مناسبة فيما يتعلق بالشؤون
 المصرية . والخطر هو ان يستنتج الشرقي استنتاجات سياسية مبنية على
 ما يدركه هو من حالة الاحزاب السياسية في انكلترا . على ان السياسيين
 المحليين في مصر كانوا يجهلون هذا الخطر فلم يحاولوا ان تجنبوه أو يعرضوا
 عنه . وقد كان تجران باشا بنوع اخص يعتنى اعتناء أكيدا في مطالعة
 الجرائد الانكليزية ويفاخر بمقدرته الفائقة على وزن لرأى العام البريطاني
 ومعرفة . وكان يعلم ان حزب الاحرار الذي انتقلت الى يده السلطة يميل
 الى الاسراع في الجلاء عن مصر

وعلى ذلك رأى تجران باشا وأصدقائه ان تلك فرصة من أفضل
 الفرص لبذل الجهد العظيم في محاولة خلع نير بريطانيا العظمى وكانت

أميال المستر غلادستون معروفة فهو بلا شك يعضدهم في ذلك . ففي أيام
 اللورد سالسبوري كان القنصل الجنرال صاحب اليد الحديدية يستطيع
 ان يعتمد على شد أزره في كل ما يفعله . غير ان ذلك لحسن الحظ قد
 انقضى ويجوز للخديوي ان يثق بان الحكومة البريطانية الحالية مع ما هو
 معلوم عن الذين يديرون دفة السياسة فيها تنصرف له لا للقنصل الجنرال
 وتقف في جانبه لا في جانب قنصلها

هذا ما استنتجه تجران باشا غير انه كان مخطئاً في استنتاجه الا ان
 الحقائق التي كانت تبدو له لم تكن خالية مما يبرره في اعتقاده

على انه مما يوجب الاسف ان تغيير حكومة انكلترا جاء في وقت
 كان فيه الخديوي على حالة من الثوران الفكري وكان ظاهراً عليه الميل
 الى مشاكسة الانكليز فسهل ذلك التغيير على المشتغلين بالسياسة في مصر
 وهم لا يدركون الا جزءاً من حقيقتها - ان يجاهروا ببعض أوجه الجدل
 التي تبين ان اتباع سياسة المعادين للانكليز قد يتوج بالنجاح

وكنت أتلو تقارير السرارثورهاردينج وتلفرافاته التي ارسلها في غيابه
 لذلك استعددت لوقوع بعض التغيير فانه كتب في ١٣ أكتوبر يقول:-

ان ميل السراي هو الان الى ما يسميه الخديوي « مصرياً » ومع ان بكوات
 المعية وباشواتها يفضلون الفرنسيين على الانكليز وذلك نتيجة التعليم الذي تعلموه
 ونتيجة مشاركتهم للفرنساويين بالاذواق الا انهم لا يميلون الى ايجاد سياسة فرنسية
 في مصر بل انهم جميعاً مثل تجران باشا يتصورون انهم قادرين على تولى الحكم
 بدون أية مساعدة أجنبية من أي نوع كان وهم يطمعون بالمناصب والسلطة لانفسهم

ولخاصيتهم واتباعهم أما الشعب المصري بجملته وكل فريق منه ما عدا فئة الموظفين فلا أعتقد ان واحدا منهم يعرف شيئا من ذلك أو يهتم بشيء من هذا القبيل فان جميعهم مسلمون متساهلون أحرار الافكار في الامور الدينية « اهـ

*
* *

اختار اولئك المشاكسون على ما يظهر مصطفى باشا فهمي نقطة لهجومهم . فما كاد يعود من اوروبا - حيث كان قد قضى الصيف - في أوائل اكتوبر حتى كثرت الاشاعات بانه سيحدث تغيير في الوزارة ولما عدت الى مصر وجدت ان ما قاله السرار ثور هاردينج عن حالة البلاد صحيح فالخديوى الذى كان صديقا متودداً في شهر يوليو أصبح عدواً في نوفمبر ولم يكن بالامكان نسبة تغييره هذا التغير الى سبب معين . نعم انه وقع بعض الامور التى ساءت له من ذلك انه قرأ بالصحف خبر تعيين السر كولن مونكريف فى وظيفة ما بينما كان يجب ان يبلغ ذلك قبل ان يسمعه من الصحف ثم ان ضابطا انكليزيا كان مديراً ظهره فلم يعرف انه ماراً ليعيه التحية الواجبة وان ضابطا انكليزيا آخر فى خدمة الحكومة المصرية حضر التشرىفات بحذاء طويل بينما كان يجب أن يحضرها بالبنطلون الطويل والحذاء العادى . وان جنديا انكليزيا - وقد يحتمل انه كان قبل الحادثة باسهر قليلة فى أحد مطاعم «سمر ستشير» يقشر بطاطس ولم يسمع فى حياته بوجود شيء اسمه خديوى - كان جالسا على افريز محطة السكة الحديدية عند مرور قطاره فلم يقف احتراماً له . وان السردار لم يقبل أن يطرد بدون

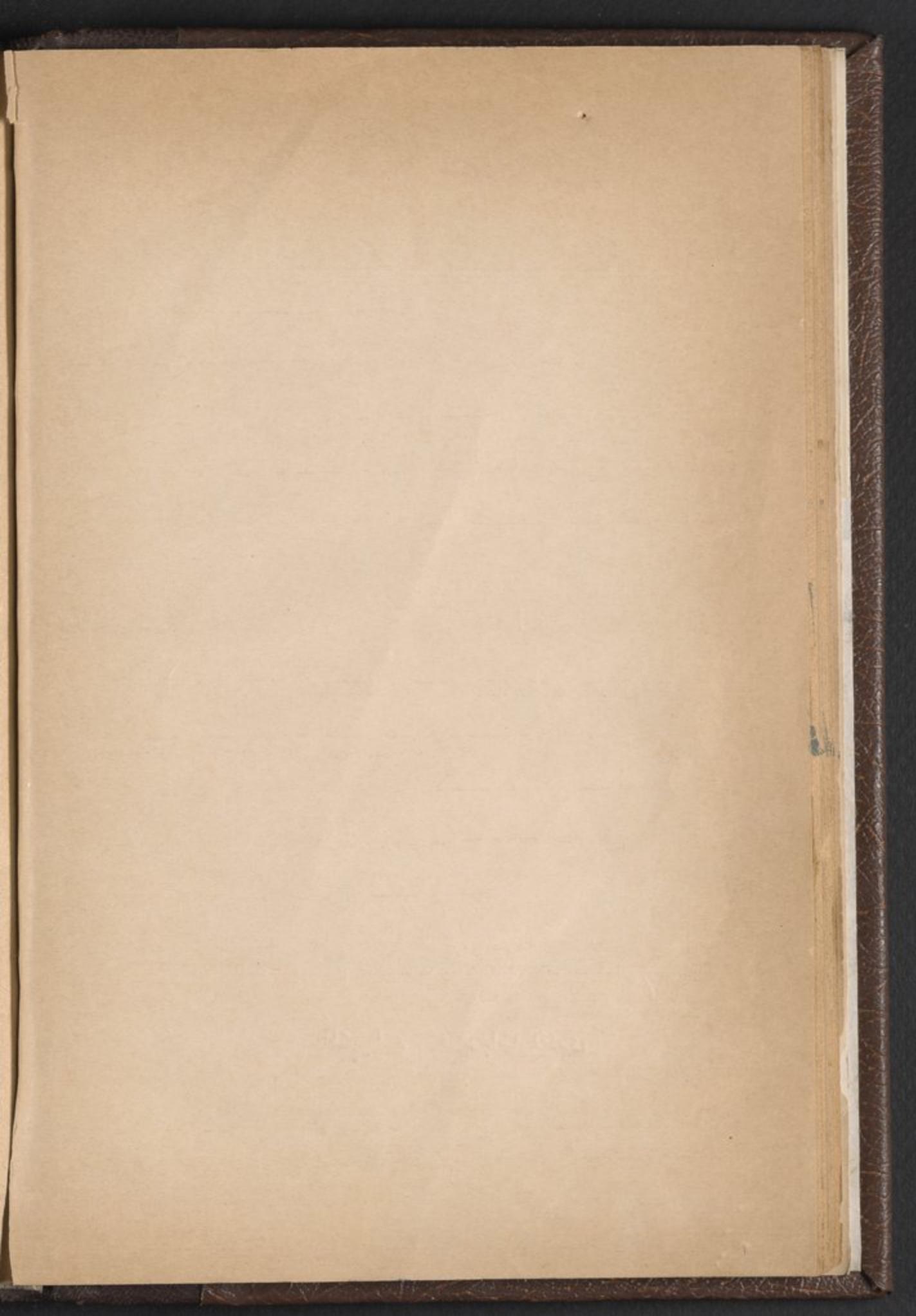
محاكمة بعض الضباط الوطنيين الذين لم يأتوا ذنبا ما الا ان الخديوى اراد
 أن يطردهم بدون أى نوع من المحاكمة . واز رئيس البوليس الانكليزى
 دافع عن ضابط وطنى كان من سوء حظه ان الخديوى نقم عليه لهفوة
 صغيرة . فهذه الحوادث وما شا كلها من الحوادث الطفيفة بدت لعين
 الشاب المشاكس والمتملقين اليه المنافقين دليلا على ان هناك خطة مرسومة
 يقصد بها اذلال حاكم البلاد الشرعي والخط من مكانته وقدره^(١) فشكاوى
 طفيفة من هذا النوع لم تكن الا دلائل ظاهرة على وجود الاستياء
 الذى منشأه وجود الجنود البريطانية محتلّة مصر وعلى ان الموظفين الانكليز
 فى الدوائر العسكرية والملكية يحولون دون تمكين الخديوى من أن يفعل
 كل ما يشاء فعلة بينما هو يعتقد ان ارادته يجب أن تكون شريفة لا تنقض
 مهما تكن شاذة ووهمية وكان الذين حولهم يقرونه على هذه الآراء
 ويرددون على مسامعه عبارات التمجيد والتعظيم والاطراء

فكانت النتيجة الطبيعية لهذه الحالة الفكرية ان الخديوى كان ينظر
 لكل موظف انكليزى فى خدمة الحكومة بعين الكره والعداء ولما
 كنت أنا مندوب بريطانيا العظمى فقد وجدت نفسى فى مقدمة هؤلاء
 الاعداء المكروهين ولم يكن الخديوى يستطيع أن يقول لماذا كان يكرهنى
 ويكره سواى من الانكليز الا انه لم يكن عندنا أقل ريب بانه كان

(١) ان بعض هذه الحوادث وقع فيما بعد غير انه وقع كثير من أمثالها غاب
 ذكرها عن ذهنى فذكرت هذه فقط لابين نوع الشكاوى التى كنت أبلغها كثيرا



المشير احمد مختار باشا الفارسي



يكرهنا كرها فمليا

أما انا فقد عرفت انه لا مفر من وقوع نزاع شديد ولكني اعتقدت ان البدء في النزاع لا ينطبق على السياسة الرشيدة حتى ولو كان ذلك النزاع محتملا لا بد من وقوعه وقد يظهر في بعض الاحيان ان استنتاج أدق الناس نظراً قد يكون خطأ وفي المسألة التي نحن بصددنا لا يكون من الحكمة والصواب في شيء ان أحرك النزاع وابدأ فيه فان من السهل على المتقدين من الخصوم وكذلك الاصدقاء الغير العارفين الحقيقة ان يقبلوا الحوادث التي تتلو ذلك رأساً على عقب . وقد كان أنصار المبادئ الديمقراطية الحديثة وكذلك الغوغاء الذين لا يكونون عن التعنى بها جميعهم في جانب الخديوي ان الحكومة القوية التي تعمل في جانب الحق وفي مصاحبة الشب

الحقيقية يسهل جداًظهارها بمظهر الظلم والاستبداد والعسف بينما العالم قد لا يصدق ان الحكومة الضعيفة التي تخصمها هي التي تسيء استعمال ضعفها وتدافع بعبارة منمقة ترينها ورود البلاغة والفصاحة عن مبدأ الظلم والاستبداد وتجذب خطة الحكومة السيئة في مصر

فالخطة التي كان يجب على اتباعها كانت مرسومة واضحة . وهي انه

كلما كان تحقق اقتراب الازمة كلما كانت تزداد الحالة الى الاعتدال المتناهي

لكي أبدأ كل ما يدعو الى الاشتباه بان الازمة اثرت قصداً

على انه اذا كانت الحكومة البريطانية تساق الى النزاع فمن الواجب

ان تخرج منه ظافرة . لان السياسة يجب ان تسير على المبدأ الذي وضعه

بولونيوس لارشاد ابنه

لذلك عند ما عدت الى مصر التزمت جانب الاعتدال التام فكنت
 أسلم في كثير من الامور الصغيرة مجلباً بذلك اليأس الى قلوب كثيرين من
 الموظفين البريطانيين الذين كانوا يعتقدون - وذلك بحق - انه كان يجب
 تعضيدهم بكل شدة . ولم أكن أجهل ان روح المسألة هذه ستفسر بمعنى
 الضعف وانها لن تفيد في سبيل التوفيق بل بالعكس ستدعو الى ارتكاب
 عمل عدائي عظيم يضطرنني في النهاية الى اتباع الحزم والعمل بشدة متناهية
 على ان اتباع هذه الخطة قد أفاد كثيراً في اعداد الرأي العام لا انتظار
 المعركة وفي اني عند ما يجيء وقت العمل أكون في مركز أفضل كثيراً من
 مركز خصمي من أجل الصبر الطويل الذي أبديته في المناوشات الاولى فانه
 لا أفضل كثيراً للرجل الذي يشغل مركزاً اذا تبعه ومسئولية ان يتهم بالصبر
 الطويل حيث لا مجال للصبر من ان يعرض نفسه لتهمة التهور الغير الواجب
 ولم يطال انتظاري طويلاً حتى أرغمت على خوض غمار المعركة المنتظرة
 ففى أواخر شهر ديسمبر أصيب مصطفى باشا فهمى باحتقان في الرئين
 واخبرني الطيب الانكليزي الذي كان يعالجه ان حياته في خطر شديد
 فرأيت من الواجب ان انظر في ما يجب عمله حالة وفاته فأرسلت يوم ٢٩
 ديسمبر البرقية الآتية الى اللورد روزبرى :-

« لقد اجتمع السر الون بالمر بالحدوي وجرى بحث أثناء مجاذبهما الحديث فيما
 يجب عمله في حالة وفاة رئيس النظار . ان رياض باشا هو أفضل رجل لتولى هذا
 المنصب لانه المسلم الوحيد الذي له نفوذ غير ان الحدوي لسوء الحظ يكره رياض

شخصياً ولا فائدة من ارغام سموه على تعيينه : فان الذي يعرف طباعهما يوقن بان الخلاف يقع بينهما قبل مضي زمن طويل
لا اظن انه سيكون هناك داع لتداخل ظاهر مني وأنا عازم على ان اقف جهد الطاقة بعيداً ما لم أر ان الخديوي يرغب في ان يعين شخصاً لا يوافقنا تعيينه مطلقاً على اني - مع استثناء تجران باشا الذي لا أريد ان أراه في هذا المنصب - لا أرى ضرراً في ان يعين الخديوي من أراد »

اما رغبتى في عدم اسناد المنصب الى تجران باشا فكانت لسببين الاول انى كنت أوقن ان تجران باشا يتبع سياسة العداة للانكليز . والثانى انى كنت أعتقد بانه لما كان ارمينيا مسيحياً فهو لا يستطيع قيادة الرأى الاسلامى . على انى عند المناقشة مع الخديوي في الموضوع علفت أهمية كبرى على النقطة الثانية من هاتين النقطتين .

وفي يوم أول يناير ١٨٩٣ جاءنى جواب اللورد روزبرى وقد وافق فيه على ماقلت من ضرورة تجنب تعيين تجران باشا اذا أمكن ذلك غير انه زاد على هذا قوله « الا انى لا أرى التشديد في المعارضة لدرجة قصوى اذا أصر الخديوي على تعيين تجران في المنصب » فوافقت على قوله هذا كل الموافقة
وفي يوم ٢ يناير قابلت الخديوي وأشرت عليه أن لا يعين تجران باشا غير انى لم أقض قضاء باتاً في عدم تعيينه وفارقت الخديوي شاعراً ان حجتي لم تؤثر كثيراً في اقناعه وانه اذا توفي مصطفى باشا فهمي فهو بلا شك سيدنتخب تجران باشا خلفاً له

على ان أهمية هذه المسألة قلت كثيراً لان صحة مصطفى باشا فهمي

تمسنت ولم تمض أيام قليلة حتى زال كل خطر على حياته فظننت أنه لم
يبق هناك موضع للبحث في أمر تغيير الوزارة

غير اني فوجئت في يوم ١٥ يناير أى بعد مقابلي للخديوى بثلاثة
عشر يوماً بزيارة سكرتيره الخاص فأخبرني ان مصطفى فهمى أقيـل من
رئاسة النظار وان فخري باشاعين رئيسا مكانه ثم عرفت فيما بعد أن سكرتير
الخديوى التركي دخل على مصطفى باشا فهمى في غرفته والح عليه بوجوب
الاستقالة. أما مصطفى باشا فهمى فع ان صحته كانت قد بدأت بالتحسن
فقد كان مصابا بضعف شديد لا يستطيع معه أن يتناقش في شؤون السياسة
غير انه مع ذلك نصح مولاه نصيحة صالحة لو انه قبلها لاصاب. فانه قال
للسول ان الاوفق للخديوى أن « يستشير اللورد كرومر » قبل أن
يقرر أمراً نهائياً.

فقامت صيحة الوطنية الهاججة الساخطة من أفواه الذين كانوا يتبخترون
على مسرح السياسة في مصر ولم يجدوا في اللغة ألفاظاً كافية لتشديد
الحكم بها على مصطفى باشا فقالوا عنه انه خائن لمولاه ولوطنه وانه واهن
العزيمة وغير ذلك. كقولهم ألم يقل قولاً - وهو ما ذكرته فيما تقدم -
يدل على انه يعترف بانه يشغل منصبه لا بمجرد ارادة الخديوى بل بارادة
وكيل دولة أجنبية؟ ان عقاب العزل هو أقل ما يستحقه وزير ارتكب
جرماً فظيماً مثل هذا الجرم

وعلى ذلك صدر الامر بعزل مصطفى باشا فهمى وعزل معه وزير

المالية والحقانية واذنهما الوحيد كان انهما يعملان بوافق قلبي مع الموظفين
البريطانيين الملحقين بنظارتيهما

تم كل ذلك على طريقة تدل على عدم الاعتبار الكلى للوزراء
المعزولين فان وزير المالية وهو رجل في نحو الثمانين من العمر وكذلك
زميله ناظر الحقانية تركايتلقيان أمر عزلهما من أفواه مرؤوسيهما في نظارتيهما
أو من معارفهما في الطريق

أما سبب عدم تعيين تجران باشا خلفاً لمصطفى باشا فهمى فهو انه
رفض قبول ذلك المنصب وقد دعاه الى هذا الرفض علمه بانه لا يستطيع
تأليف وزارة يرجى دوامها. أما فخري باشا فهو صورة تجران الثانية
أما الاعتراض عليه فلم يكن لمجرد تعيينه بل لطريقة ذلك التعيين ولو
استشارنى الخديوى قبل اسناد المنصب اليه لما كنت أبدت أى اعتراض
فى تعيينه او تعيين اى باشا آخر خصوصا بالنظر لحالة مصطفى باشا فهمى
الصحية التى كانت تقتضى ان يستريح من الاعمال زمنا طويلا. غير ان
التغيير دبر ونفذ بدون ان يؤخذ رأىى وقد كان من المستحيل ان أقر تغييرا
كهذا فى هيئة الحكومة يخرج كل أنصار السياسة البريطانية من الوزارة
وقد ظهر بكل جلاء ان القصد منه ضرب النفوذ البريطانى ضربة قاضية
فزرت الخديوى بعد ظهر يوم ١٥ يناير وأبدت له اعتراضاتى على
الخطا التى جرى عليها فى التغيير فاستنتجت من لهجته انه يصعب جدا
اقناعه فى العودة عن قراره على انى تمكنت أن أحصل منه على وعد بان

تعيين الوزارة الجديدة لا ينشر في الجريدة الرسمية الا بعد اعطائي الوقت الكافي للمفاوضة مع اللورد روزبري

وقد قلت في تلغرافي للورد روزبري بعد وصف الحالة ما يلي :

« ان الحالة بما كملها - ليس فقط فيما يتعلق بالموظفين البريطانيين بل بمركز الحكومة البريطانية - تتغير اذا سمح للخديوي بان يفعل مثل ما فعل في هذه المسألة وتكون النتيجة وقوع ارتباك كثير . ان وقوع نزاع شديد مع الخديوي كما قدرت منذ برهة طويلة أمر لا بد منه . ولا أرى من الصواب تأخيره . واني أرى وجوب انتهاء هذه الفرصة لوضع حد لهذه الامور

وان لدي أسباباً وجيهة للاعتقاد بان الخديوي قد اتخذ هذا المسلك لاعتقاده خطأ ان حكومة جلالة الملكة الحالية لا تعضدن تماماً كما كانت تفعل الحكومة السابقة وانا أرى ان لا فائدة من اقتصار خفاصكم على نصحه بل اقترح ان ترسلوا الى برقية أستطيع أن أربها لسموه تذكرون فيها بكل جلاء ان حكومة جلالة الملكة تنتظر ان يؤخذ رأيها في المسائل الهامة مثل مسألة تغيير النظار . وانكم تعتقدون ان ان التغيير في الوقت الحاضر لا يستحسن ولا موجب له وان حكومة جلالة الملكة لا تستطيع ان تقره في عزمه على تعيين نخري باشا كذلك يجب اعطائي السلطة بان اتخذ الوسائل اللازمة التي أرى وجوب اتخاذها لمنع هذا التغيير

ان الخديوي يرغب كذلك ان يعين ناظرين للحقانية والمالية غير الناظرين الحاليين وانا لا أعارض في ذلك

واني أرغب ان أبين لحكومة جلالة الملكة بكل جلاء أهمية نتائج المسألة الحالية فانهم اذا سمحوا للخديوي بأن يفوز في هذه الحادثة فلا يبقى باستطاعتي ان استمر في الخطة التي سرت عليها منذ عشر سنوات حتى الآن ويرجح كذلك في تلك الحالة ان المسألة المصرية تتخذ شكلاً لا يرضينا يأتي قبل أوانه . أما اذا أعطينا الخديوي درساً هذه المرة فيرجح عدم وقوع مشاكل أخرى في المستقبل

وقد بر الخديوى بوعدده لى بأن لا ينشر تعيين الوزارة الجديدة رسميا حتى أكون قد فاوضت لندن غير انه سمح للوزراء بأن يذهبوا لدواوينهم ويتولوا أعمالهم . على انى مقابل ذلك أصدرت امرى للموظفين البريطانيين بأن لا يعترفوا بأوائك النظار حتى اسمح لهم بذلك . فكان لهذا الامر وقع سىء لدى جميع اصدقاء الخديوى ومعضديه واثار سخطهم وفى يوم ١٦ يناير اجتمعت الوزارة فى لندن وكانت نتيجة هذا الاجتماع انى تلقيت البرقية الآتية :

« ان حكومة جلالة الملكة تنتظر ان يؤخذ رأياها فى المسائل الخطيرة مثل مسألة تغيير النظار . وفى الوقت الحاضر لا يظهر ان هناك ضرورة للتغيير لذلك فانا لا نستطيع ان نوافق على تعيين نخرى باشا »

وصرح لى ان ابلغ هذه الرسالة للخديوى وفى الوقت نفسه أمرت ان لا اتخذ اجراءآت اخري بدون مفاوضة لندن

ففى يوم ١٧ يناير قابلت الخديوى وأخبرت اللورد روزبرى عن تلك المقابلة بالبرقية الآتية :

« توجهت هذا الصباح الى السراى وسلمت الخديوى صورة برقية نحاتكم وأخبرت سموه انه اذا أقر مصطفى باشا فى منصب رئاسة النظار فانا لا أعارض فى تعيين مظلوم وبطرس للحقانيه والمالية . وقلت له انه ليس من العدل ان ألح عليه بلجواب حالا وانى سأعود فى صباح اليوم التالى لالتقى جواب سموه ما لم يستدعنى سموه قبل ذلك . وزدت على هذا بانه لا يزال هناك وقت للاذعان وانى آمل بكل اخلاص ان سموه يتخذ هذه الخطة لانه ان لم يفعل ذلك فقد تتخذ المسألة شكلا أشد خطراً وحراجة . ولم أستدل من كل ما قاله الخديوى على نوع الجواب الذى ينوى سموه ان يعطيه »

و كنت بطبيعة الحال اثناء كل هذه المفاوضات أرقب سلوك وكلاء
الدول الاجنبية وعلى الاخص وكبلى فرنسا وروسيا. ولا أستطيع أن اجزم
في ان هذين الوكيلين كانا متداخلين سرآ في أمر التغيير الحديث غير انه
لم يكن هناك أقل ريب في ان لهجتهم كانت من عهد غير قصير من نوع
يشجع الخديوى في مقاومته لانكثرا

على انهما ما كانت الحالة تبلغ هذه الدرجة من الخطورة حتى بدأ
يشعر ان بالاضطراب فأرسلت برقية الى اللورد روزيرى أبلغه ان قنصل
جنرال فرنسا اخبر أحد كاتمى أسرارى انه « لاهو ولا مختار باشا كان لهما
أقل يد في التغيير الحديث في الوزارة » وانه زار الخديوى في ذلك الصباح
ورفض أن يبدى لسموه أية نصيحة بشأن الخطة التى يجب عليه اتباعها «
اما قنصل روسيا الجنرال فقد كنت من اول الامر على ثقة بانى
استطيع أن ادرك لدرجة لا تقبل الريب نوع سلوكه السياسى فان روسيا
كانت على تمام الاستعداد بان تحزن انكثرا لفسر فرنسا. غير انها لا تميل
الى المجازفة لدرجة الوصول الى نزاع خطير لمجرد حبها للمخالفة مع فرنسا.
لذلك كان الخديوى وحيداً في مسلكه لا معضد له فيه. وتخطى عنه الذين
كانوا أصدقاؤه في ساعة اعتدال الهواء عند حلول العواصف فقليل من
الحزم يمكننا من سن الشروط التى نريدها

وبعد ان راجعت الحالة بأجمعها رأيت ان الاوفق حل الاشكال في
مصر دون ان أضطر الى العودة الى مفاوضة لندن اذا تيسر ذلك

والطريقة الوحيدة لبأوغ هذه الغاية كانت ألا أصر على طلب إعادة مصطفى باشا فهمى إلى رئاسة النظار. وقد كانت هناك حجتان صحيحتان تحسنان التسليم في هذه النقطة. الأولى هي أن مصطفى باشا كان لا يزال مرصفاً بحيث أنه قد يمضي زمن طويل قبل أن يستطيع أن يعود إلى مزاوله أعماله واستجيب الفرصة إلى إعادته إلى منصبه قبل زمن طويل (١) أما النقطة الثانية فهي أنه قد يكون من الصواب أن لا يذل الخديوى الشاب كثيراً بلا مبرر ولو عومل بكرم فلا يبقى له أقل عذر إذا أساء السلوك في المستقبل فبعد ظهر ١٧ يناير زارنى بطرس باشا وتجران باشا وكان الغرض من زيارتهما أن يحاولا لوصول إلى اتفاق تمهيداً لزيارتي للخديوى في صباح اليوم التالي. فبعد مناقشته طويلاً وافقت على الشروط الآتية :-

ان لا يعود مصطفى باشا فهمى إلى منصبه وان يعزل فخري باشا حالاً ويعين رياض باشا رئيساً للنظار

وعدا ذلك - وهذه نقطة علق عليها أهمية كبرى - فعلى الخديوى ان يقدم لى بلاغاً رسمياً على شروط أمليتها أنا بنفسى فان عليه أن يقول :- « انه يرغب رغبة شديدة ان يوجه عنايته لاجاد أصدق العلاقات الودية مع انكلترا وانه يسير بكل رضاء بموجب نصيحة حكومة جلالة الملكة في كل المسائل الهامة في المستقبل »

(١) ان مصطفى باشا فهمى عين بالفعل وزيراً للحربية في ربيع ١٨٩٤ ثم أسند إليه منصب رئاسة النظار في خريف ١٨٩٥

وفي صباح اليوم التالي زرت الخديوى وتم كل شىء على ما اتفقنا
عليه فى المساء السابق وانتهت الازمة الوزارية بدون ان ينال أحد الفريقين
فوزاً فاصلاً أى على طريقة التراضى والتساهل من الجنابيين
ويجب الآن ان أنتقل الى شرح عقبى هذه الازمة

الفصل الثالث

عقب الازمة

يناير ١٨٩٣

موقف الاحزاب البريطانية - سلوك الحكومات الاجنبية - خطة رياض باشا
الهباج فى مصر - طلب زيادة الحامية - الحكومة تلبى الطلب - اللورد روزبري
يشرح سياسة الحكومة - كلمة فى ذلك

تلقت صحف الاتحاديين فى انكلترا خبر عزل فخرى باشا بمزيد
الاستحسان . وهنا يجب أن أقول ان موقف الاحزاب الانكليزية كان
فى هذا الوقت غريباً جداً فأغلبية الحكومة لم تكن تريد فى مجلس العموم
على أربعين صوتاً . وقسم كبير من الاحرار كان مع ميله لسياسة المستر
غلاستون فى الشؤون الداخلية يفضل سياسة اللورد سالسبورى فى الامور
الخارجية ويميل الى تعضيدها والمذهب الذى كان يطلق عليه اسم «مانشستر»
وقاعدته «السلم باى ثمن» كان قد مرت عليه عدة سنين وهو يفقد النفوذ
الذى كان له يوماً بعد يوم والذى وضع هذا المذهب هو «كوبدون»

ومذهبه هذا كان نتيجة طبيعية لرد الفعل الذي حصل من خطة التمهيم الشديد والتداخل الزائد في شؤون الأمم الأخرى وهو ما امتازت به سياسة اللورد بالمستون في الشؤون الخارجية

كما ان الاختبار أظهر ان سياسة العزلة والانفراد التام تضر بالمصالح البريطانية واتضح ان فيها من الخطر على السلم العام في العالم ما لا يوجد في سياسة التداخل الكثير فأوجد اللورد سالسبورى وسطا صالحا بين السياستين المتطرفتين فكانت سياسته الخارجية مرضية لكثيرين من الأحرار حتى ان المستر غلادستون نفسه كان يباهى بها ويظهرها

وفوق ذلك ان الانهزامات التي أصابت السياسة البريطانية والجيوش البريطانية في السنين الأخيرة في جنوبي أفريقيا ثم سوء ادارة شؤون السودان ترك أثرا عميقا في أذهان الأمة البريطانية . فان الشعب أدرك ان تردد الحكومة الضعيفة التي لا تقوى على معرفة ما يجب ان تفعل يكون أشد خطرا على مصالح السلام من خطة الحزم التي تتبعها الحكومة القوية التي تحمل العالم على ان يعرف بان الدفاع عن المصالح البريطانية في الخارج بعزة واثاب هو من أهم برنامجها السياسى

ان حرب السودان تجت عن المغالاة في التنصل من الواجبات الشرعية التي كانت تدعو الى بعض الاجراءات الشبه حربية على ان مقابلة الحقائق بحزم خير من النيات السلمية . وقد أيدت الاختبارات الحديثة الاعتقاد بان تسيير سفينة الحكومة أكثر صوابا من تركها يقذفها التيار الى المجاري

الخطرة وهي بدون دفعة تسيرها

هكذا ترعرع مبدأ الحرية الامبراطورية بل هكذا ظهر في عالم الوجود وقد كان الاحرار الامبرياليون أي طلاب التوسع يعتبرون اللورد روزبري زعيما لهم وقد قيل ان كثيرين من المترددين في انتخاب ١٨٩٢ عادوا وقرروا التصويت للمرشحين الغلادستونيين عندما تذكروا ان السياسة الخارجية بارشاد اللورد روزبري تسير على النمط الذي يرضيهم ويوافقون عليه

ولم تكن الحماسة التي ابتدها الدول الاوربية المصادقة لنا في الموافقة على ما جرى بأقل من حماسة الصحافة البريطانية فان سفير ايطاليا هنا السفير البريطاني في رومه بالعبارة الآتية :-

اني أهنتكم بالحزم الذي قابلت حكومة جلالة الملكة به تلك الحماسة التي حاول الخديوي ان يمحط بها السياسة الانكليزية في مصر باحدائه التغيير الوزاري

اما في فيينا فان الكونت كالنوكي قال للسراغستوس باجبت

« انه كان من أفضل الامور ان يعلن للعالم عامة ان سياسة حكومة جلالة الملكة بشأن مصر لا تتغير مهما اختلف نوع الهيئة التي تتولى زمام السلطة »

اما الحكومة الفرنسية فاحتجت احتجاجا يدل على عدم المبالاة كثيرا فان المسيو وادنجتون اعترض على نوع الاجراءات الاستبدادية التي

يخشى من ان ينظر اليها في فرنسا وأوربا كلها كأنها خطوة كبيرة في سبيل «الضم الفعلي» فأجاب اللورد روزبري على هذه الملاحظة بكل حزم قائلا

« انه عالم بان قد وقع شيء من الاستبداد غير ان ذلك كان من جانب الخديوي

الذي أسند بدون اعلان أو انذار أو استشارة رئاسة النظار الى رجل لا يليق مطلقاً
لذلك المنصب «

اما ما كان في الاستانة فقد كتب عنه السر كلارفورد يقول ان
« كبار موظفي الباب العالي يميلون الى قبول الحالة بسكون » على انه بعد ذلك
بقليل عند ما زيدت الحامية البريطانية في مصر كما سييجيء كتب يقول ان
« السلطان تكدر كدراً شديداً وعلى الاخص لانه كان في العهد الاخير يجاهر امام
رجال حاشيته مفتخراً بانه لن يمضى زمن حتى يتم الجلاء التام »

ومهما يكن السبب في كدر السلطان فان التأثير الفعلي على افكاره
كان على اية حاله شديداً وقد كتب السر كلارفورد يقول :-

« ان جلالتة في حيرة لا يدري ما هي الخطة التي يتخذها ولا يعلم ماذا يفعل »
فحسنت حكومة المستر غلادستون مركزها تحسينا بينا في الخطة
التي جرت عليها في هذه الحادثة ورأى الشعب البريطاني كما رأت الدول
الاجنبية ان حكومة الاحرار تستطيع عند الحاجة أن تعمل بحزم وقوة
وازداد العضو الحر « الامبريالي » تملقا بحزبه وباهى الاحرار أنفسهم
وقاخروا قائلين ان العالم رأى ان خصومهم السياسيين لم يحتكروا كل
السجايا والمواهب للتصرف في الشؤون الخارجية . اما الاعضاء المعتدلون
من الاحزاب المختلفة فانهم سروراً كثيراً من الشكل المرضي الذي
انتهت اليه الحالة

أما المنتقدون من الخصوم في الخارج فانهم تفوهوا بيهض عبارات
الاحتجاج غير انهم - كما هي الحالة دائماً - قعدوا عن اتيان أية حركة

كانت عند ما رأوا الحزم والثبات الذين أبداها خصومهم
ثم انه لم ينقض بعض الزمن حتى اتضح ان تعيين رياض باشا رئيسا
للنظار كان خطأ على ان جميع الظروف كانت وقت تعيينه تحسن ذلك التعيين
وتدل على انه قرين الصواب وكنت أنا أعتقد ان خير ما يجب عمله وتقضى
به الحكمة ان لا يسار بشدة في معاكسة الحركة الاسلامية التي أثارها
سلوك الخديوي بل يجب السعي لارشادها وقيادتها وقد كان مجال الاختيار
لمن يصلح لهذه القيادة محدوداً فالمصريون المتفرون لا نفوذ أو تأثير لهم
بين المسلمين ولا يوجد بين المعممين رجل له من المعارف والاختبار ما يؤهله
للارتقاء الى منصب وزير والباشا القديم المتخرج من « المدرسة التركية »
لا يجوز الافتكار به لانه اذا عين لا يكون هناك شك بوقوع النزاع بينه
وبين كل موظف أوروبي في البلاد بينما هو في الوقت ذاته لا يستطيع ان
يمتلك عواطف الاهالي وينال رضاهم

فالخيار اذن في تجربة طريقة ارشاد الحركة الاسلامية ينحصر في
رياض باشا . فانه قد كان أقل « اوروبيه » من المصريين المتفرون
والارمن وفي نفس الوقت - على ما كنت أرجو وأعتقد - أقل اسلامية
من اتباعه المسلمين وقد تولى منصب رئاسته النظارة أكثر من مرة ويعرف -
أو كان يجب أن يعرف - الخطر من تشجيع الاراء والمبادئ العراييه
التي كانت قد بدأت بالظهور تحت اسم جديد هو لقب « خديويه » وقد
شهد بلاده في محالب الثورة التي لم تقمع الا بتدخل انكثرا العسكري

وكان رياض باشا فوق ذلك نافذ الكلمة فاذا استعمل نفوذه بطريقة تليق بمقام الحاكم واجتهد في أن يوفق بين المصالح المتضاربة تحطو مصر بلا شك خطوة أكيدة في سبيل الاستقلال

على ان جميع الامال التي كنت أعلل النفس بها بان يتبع رياض باشا سبيل الحكمة والرشاد ذهبت ادراج الرياح فبدلاً من ان يلح على الخديوي الشاب بان يسير بتعقل وبدلاً من أن يقوده في طريق التوفيق والمسالمة حسن له مسلكه الحديث وشجعه على العمل في معاكسة انكسرتا . ففي يوم ١٩ يناير قابل رياض باشا السر الون بالمر وكان يستعمل في الحديث معه حرية اكبر من التي يستعملها معي . وهذا ما أرسلته للورد روزبري عن الحديث الذي دار في تلك المقابلة

« لقد استنجز السر الون بالمر ان سعادته ينوي ان ينجاز بالكلية الى جانب الخديوي ولم يكن مطلقاً راضياً من اللهجة التي استعملها رئيس النظار في حديثه وقد قال له رياض باشا في سياق الحديث ان سلوك الخديوي قدر فعه في أعين الشعب واكسبه احتراماً عاماً وان جميع المصريين الآن في جانبه . أما أنا فاعتقد ان هذا القول قد يصدق في طبقة (الباشوات)

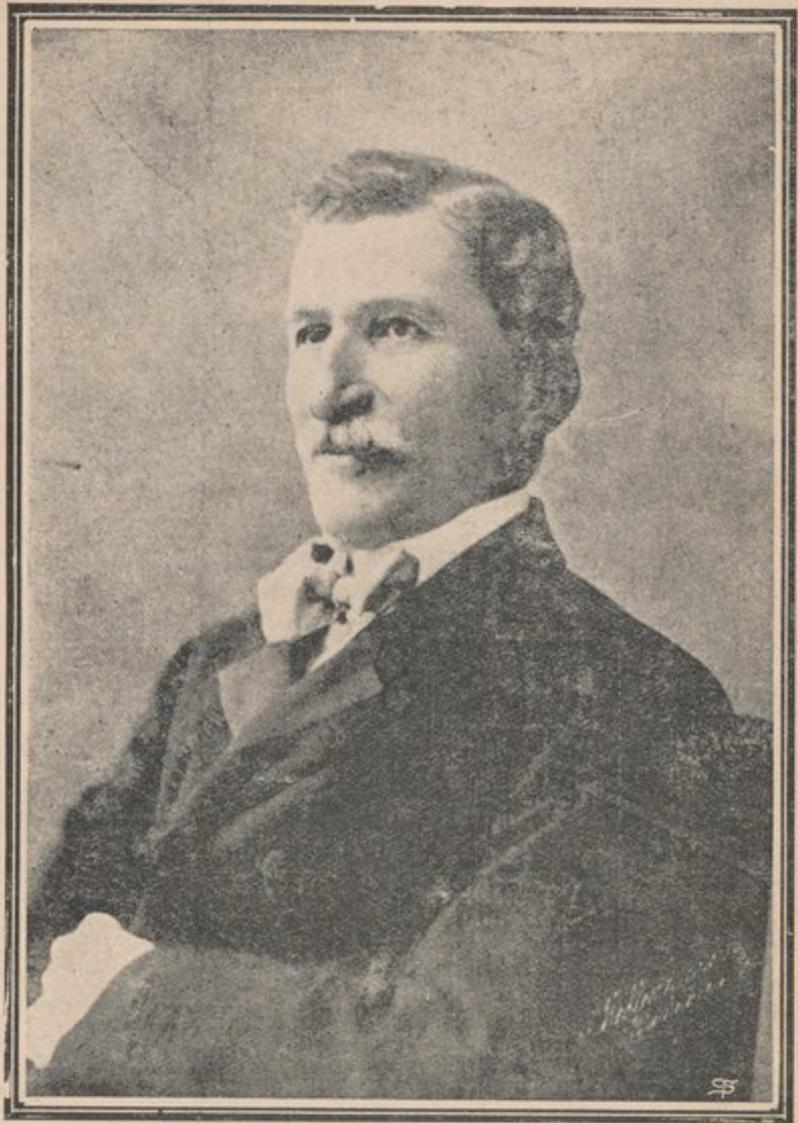
*
*
*

حصلت تغييرات وزارية عديدة في اثناء حكم توفيق باشا وكان يحدث معها بعض الحركة والتحدث في مجالس مصر غير ان ثورة الافكار في تلك الحالات كانت تسكن سريعاً . أما في هذه المرة فقد اتضح ان التهييج العام قد تجاوز ذلك الحد وقد أخبرني صديق مصري ان الحالة كانت كثيرة الشبه بالتي كانت عليه عند بدء الثورة العرابية غير ان الفرق

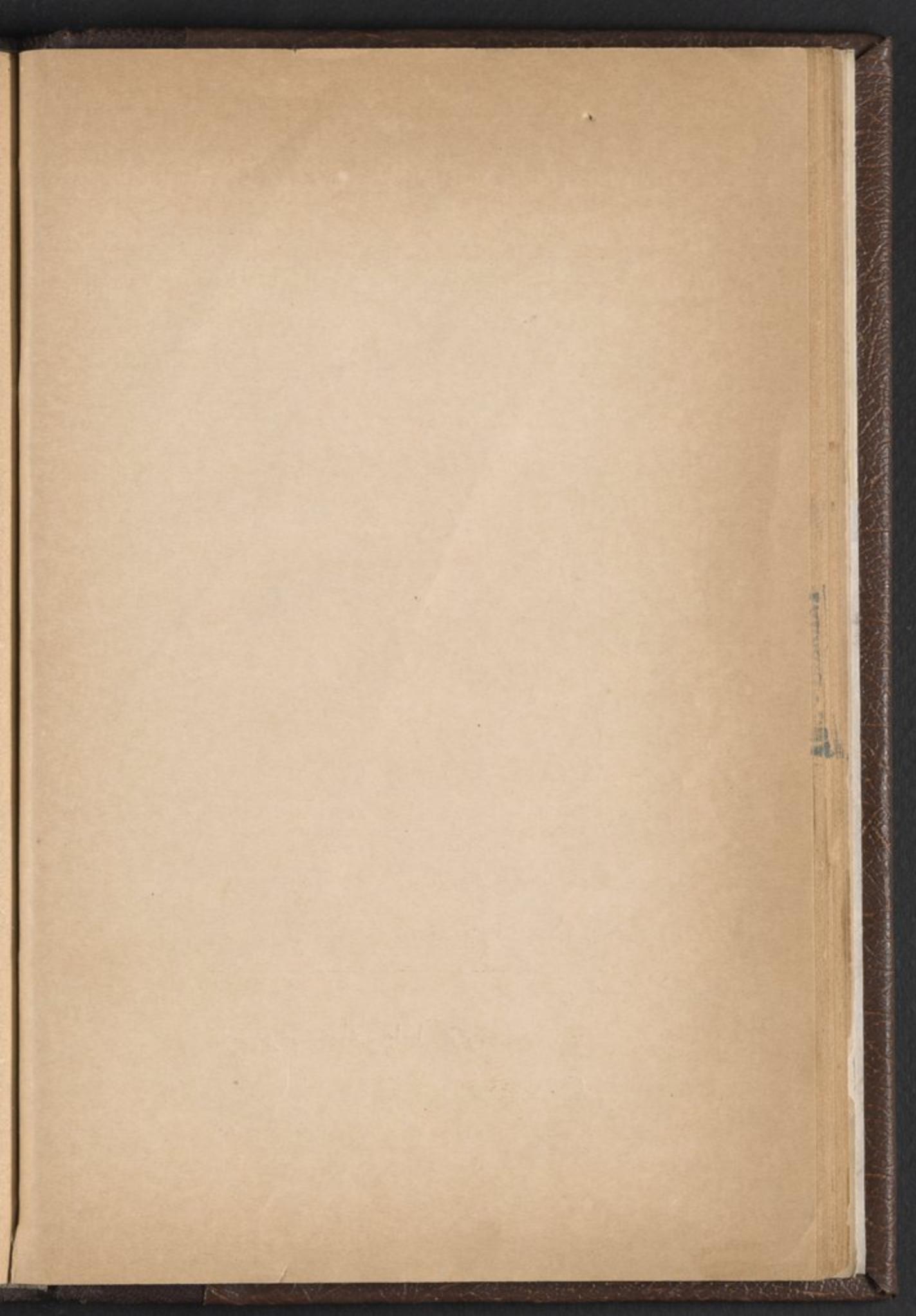
الوحيد هو ان الخديوى نفسه فى هذه المرة قائد الحركة وقد التف حول الشاب الطائش كل « باشا » حرم من امتيازاته او كبح جماح سلطته التى كان يسيء استعمالها . وكل مسلم متعصب يلعن الكفرة فى قلبه وكل طالب منصب خاب مسعاه وكل موظف خائن حرمة لرقابه البريطانىة من كسبه المحرم وكل شاب خفيف العقل من المصريين يعتقد انه مساو - ان لم يكن ارفع - من رئيسه الانكليزى جميع هؤلاء التفوا حول الخديوى وبدون ان يعرفوا على الارجح ما هم فاعلن رفعوا رايه الثورة ضد المدينه الغريبه

وهكذا اتحد المصري المتفربج الذى كان يتظاهر بالاصلاح مع الباشا المتفقر الذى كان يتحسر على الزمن الذى كانت البلاد فيه تحكم بالكرماج والرشوة والفساد وأولت الجرائد المعاديه للانكليز الحوادث التى جرت حديثا على غير حقيقتها فقالت ان الخديوى نال فوزا مجيدا وانكرت كل الانكار انه وعد باتباع مشورة الانكليز واقامت مظاهراته سخطة استعمل معها العنف امام ادارة جريدة المقطم وهى جريدة وطنية متشيعه للانكليز وعقدت الاجتماعات فى الاقاليم استعملت فيها لغة العداة الشديد للاوربيين وجاءت الوفود الى مصر لتهنئ الخديوى على مسلك الوطنيه الذى سلكه وتولى السكان الاوريون الخوف الشديد وبدأت المصارف المحليه ترفض المعاملات والتسليف

على انه رغما عن كل هذه الدلائل الخارجيه الظاهرة فقد كانت الحركة بالحقيقه سطحيه وهميه فان مشايخ القرى المساكين الجهلاء



المرموم مصطفى باشا فراهي



الذين أرسلوا رسائل التهنئة للخديوى اطاعة لامر « الباشاوات » كانوا
 يتمنون دائماً في قلوبهم بكل اخلاص ان يثبت الانكليز في وجه الخديوى
 وينقذونهم من الرجوع الى عهد الاساءات والمظالم الماضية. ولم يكن في البلاد
 شخص واحد لا يرتعب ولا ينخلع فؤاده لقبول الحكومة البريطانية
 مطالب الباشاوات فتسحب جنودها من مصر

لقد يصعب على العقل الغربى ان يتصور ان رجلاً واحداً يستطيع ان
 يكون في وقت واحد وطنياً غيوراً يرغب من صميم فؤاده ان تنجلي
 الجنود البريطانية عن مصر ثم نصيراً للحكومة الصالحة التي تود بقاءهم على
 انى اذا لم أكن قد أقنعت القارىء بان المصرى يستطيع ذلك ويملك هذه
 الموهبة فقد ذهب سدى كل ما كتبتة في كتابى « مصر الحديثة » عن
 الاخلاق الشرقية وعدم ثباتها وكثرة تقلبها

غير ان هذه الحركة وان تكن سطحية لان عشرة ملايين من
 المصريين الذين لا صوت لهم لم يشتركوا بها ولم يعطفوا عليها الا انها كانت
 حركة مؤذية سيئة ان لم تقمع فقد تؤدى الى مشاكل خطيرة وتصبح معرفة
 ما ينتج عند ما يتولى أفراد لا ضمير ولا ذمة لهم قيادة شعب جاهل ساذج
 وزد على ذلك فان عدم وجود هذه الحركة بالمعنى الحقيقى لم يكن
 يعرفه الا الذين يعرفون البلاد بمض المعرفة الصحيحة وكل شخص آخر
 بعيداً كان أو قريباً يرقب الحالة ولكنه قليل المعرفة قد ينخدع بالغيرة
 الوطنية والحماسة الشديدة اللتين كان يفالى كثيراً فى التظاهر بهما

ان « الباشوات » كانوا بلا شك يعبرون عن آراء وأمانى لا تنطبق على رغائب الشعب للمصرى الحقيقية غير انه لما كان ذلك الشعب صامتا اما لجهله أو لخوفه فقد كان صوت أولئك الباشوات عاليا ليس باللغة العربية فقط بل بافصح اللغات الباريزية . لذلك كان من السهل جدا ان يقع الشخص الذى يراقب مجرى الحوادث عرضة للخطا فيخلط بين صوت (الباشوات) وصوت المصريين الحقيقيين

على الطبيب ان يتحقق من حقيقة المرض ويعرف أعراضه ويثق من اصابته فى تشخيصه قبل أن يصف العلاج . أما أنا فلم يكن عندى أدنى ريب فى أن مصابنا الحقيقى كان يعود فى أسبابه الى الاعتقاد المتين بان الحكومة البريطانية التى كانت تتولى زمام الاحكام هى على وشك ان تتراخى فى القبض على أزمة مصر وان تخلى عنها . ولما كان هذا هو الدواء كان الدواء بسيطا جدا وهو زيادة الحماية البريطانية زيادة تأتي بمئاتين الاولى توطيد النظام العام الذى كان مهدداً كل التهديد والثانية تهدئة بحر السياسة المزبد وذلك عند ما يتضح ويظهر ان الآراء المحلية أخطأت خطأ أكيداً فى فهم حقيقة مسلك الحكومة البريطانية لذلك أرسلت الى اللورد روزبرى للبرقية الآتية :-

«انى وان كنت لا أجد وجهاً لعدم الرضا والشكوى من لهجة الخديوى وتصرفه الا انى فى الوقت نفسه أنظر بقلق الى الحالة المحلية . فقد أصبح رياض باشا على ما فهمت فى المدة الاخيرة متديناً كل التدبىن ولذلك فهو يميل الى اتباع روح التعصب والدعاء نحو الاوروبيين : ولما كان الخديوى فى الماضى يشعر بنفور شديد من رياض

باشا فقد تسميه اليه الآن مظاهره الاستبدادية ويتحد الاثنان للعمل ضد انكسار
وفي هذه الحالة تحدث المشاكل

وقد زار الخديوي أمس جمهور من الوطنيين ومع ان هذه المظاهرة كانت على
نوع ما مدبرة ومع ان الخديوي لم يكتسب بالفعل حظوة حقيقية في أعين الجمهور غير
انه لا يحتاج الى كثير ليصبح الناس وهم ينظرون اليه نظرهم الى المصري الممتلئ
غيره ووطنية وعداء للاجانب والمسيحيين . وقد أخذت الصحافة التي تعبر عن الشعور
الاسلامي الشديد لهجة شديدة مؤذية .

ومن رأي الجنرال واكر ورأي ان الحماية البريطانية ضعيفة جداً وأود كثيراً
ان أعلن حالاً انه قد تقرر زيادتها

ولا أعتقد ان حكومة جلالة الملكة تستطيع ان تقول أو تفعل شيئاً يؤثر
ما يؤثره اتباع هذا الاقتراح الذي أوصى بكل شدة بالموافقة عليه واني أرغب أن أعلن
هذا الامر قبل ان يمجد الخديوي أو رياض باشا فرصة كافية للاقدام على ارتكاب
عمل آخر من أعمال الطيش والحماسة »

أرسلت هذه البرقية وبعد مفاوضات أخرى تلقيت بمزيد الارتياح
الرسالة البرقية التالية :-

« لقد قررت حكومة جلالة الملكة بالنظر للحوادث الاخيرة وللرأي الذي
أبدتوه أنتم والقائد البريطاني العام ان تزيد الحماية البريطانية في مصر فأرجو ان
تبلغ هذا القرار للخديوي ورئيس نظاره بدون ان تبين لهما السبب الذي دعا الى هذا القرار »
فكانت نتيجة هذا الاعلان سريعة جداً فان خطة رياض باشا تغيرت
وبدا الاضطراب الذي ساعد سلوكه السابق على اثارته يخبث . وتوقفت
حركة الهياج ضد الاوربيين وكانت قد سرت في الاقاليم وهدأت خواطر
الاوربيين والوطنيين أصحاب الاميال الصحيحة وشعر الجميع ان الحكومة
البريطانية أظهرت بكل شدة ان لصبرها الطويل حداً وانها في ساعة

الحاجة تعمل ما به مصلحة المدينة

وبعد هذا بقليل نشر اللورد روزبري بياناً يوضح آراء الحكومة بشأن الحالة المصرية وقد ختم هذا البيان بعد شرح الحوادث المتقدمة بما يأتي

وقد يقال اذا وقعت صعوبات أخرى ان الاحوال التي دعت للاحتلال البريطاني قد تبدلت وقد يتساءل البعض عما اذا كان تغير الظروف يقتضي تغييراً مناسباً له في السياسة وما اذا كان الاحتلال يدوم رغم ارادة البلاد كما قد يبدو ورغم شعور القسم الأكبر من السكان أو ان الافضل العدول عنه وابطاله

فعلى هذا أوجب ولو ان بعض الاعتبارات الاولية يعاكس بعضها البعض الآخر أولاً - ان من الواجب الاهتمام قبل كل شيء بمصالح الجالية الاوروبية في مصر وبسلامة أفرادها . ثانياً : - انه ليس من الواضح مطلقاً ان شعور السكان الوطنيين الحقيقي في طول البلاد وعرضها هو على شيء سوي المودة والشكران مع ان من الصعب الوصول الى اعلان ذلك بشكل قطعي صريح . لذلك لا يكون من الحق والصواب ان سياسة هذه البلاد المبنية على اعتبار الامور التي لها أهمية دائمة يصير تعديلها اجابة لدوافع شخصية تبدو بسرعة أو هياج قصير العمر يحدث بين فريق معلوم من السكان ثالثاً : - ان من المستحيل الرجوع حالاً وبدون تزو وحال ظهور أول صعوبة عن عمل أقدمنا عليه أمام الجميع في مصلحة أوروبا العامة ومصلحة المدينة الراقية وان نتخلى عن نتائج حسنة في ذلك السبيل توصلنا اليها بعد الاجتهاد مدة عشر سنوات رابعاً : يرجح كثيراً ان انسحاب الجنود البريطانية تحت ظروف كالظروف الحالية ينتج عنه رجوع البلاد الى نظام الحكومة الفاسدة المستبدة الذي كان في العهد الماضي ويتلو ذلك اضطراب وتشويش قد يستدعيان التداخل مرة ثانية تحت ظروف أصعب كثيراً من الظروف الأولى ولو انه ليس هذا محل البحث في الكيفية التي يكون عليها ذلك التداخل

كل هذه الاعتبارات تدعو الى نتيجة واحدة وهي ان الخطة الوحيدة التي يجب اتباعها في الوقت الحاضر هي انه يجب علينا ان نويد النظام الذي وضعت قواعده

بارشاداتنا وان نستمر بدون انقطاع وبصبر وثبات على وضع قواعد مكيئة للنظامات
القضائية والادارية التي تكون بها الضمانة الكفاية لسعادة مصر في المستقبل
وقد تقع والحق يقال ظروف كالتى اشرت اليها تستحنى لوجوب الدخول في
مفاوضات جديدة مع الحكومات الاوربية والحكومة التي لها السيادة على مصر
ولا فائدة في الوقت الحاضر من البحث فيما قد يري ان من الواجب اقتراحه في
تلك الظروف كذلك لا حاجة لنا لان نتبأ عن النتيجة غير ان مايلي هو اقل ما يقرر
بلا ريب وهو :-

انه لا يجوز مطلقاً افلات مصر من الرقابة الاوربية التي تستدعى الحالة اظهارها
بكيفية أشد وأصعب من الكيفية الحاضرة . ان الاضرار في ذلك غير منظور
قريباً غير ان الحوادث الاخيرة تضطرننا لان نهت في وقت وقوعه . ولا نستطيع
مطلقاً من الوجهة الاخرى ان لا نري الى أية درجة تؤخر هذه الحوادث توطيد الامن
والنظام والعدالة وحسن سير الحكومة تلك الامور التي أعلنت حكومة جلالة
الملكة ووافق السلطان والدول الاوربية على ان ضمانها هو الاساس الوحيد
والضمان الاكيد الذي يتخذ مبدأً اولياً لجلاء الجنود البريطانية عن مصر «

*
**

ان اللورد روزبري استحق على عمله هذا كل شكر ان من انكثرا
ومصر فانه وضع للشؤون المصرية أفضل أساس سياسي متين يستطيع
وضعه أثناء تلك الاحوال الحرجة . وقضى قضاء مبرماً على فكرة الجلاء
التي كانت تجول في رؤوس البعض بدون النظر الى النتائج التي تتوقف
على ذلك وبين للجميع ان الامة العظيمة لا تستطيع ان تتنصل بلا مبالاة
من المسؤولية التي اتخذتها على عاتقها وتمهدت بها امام كل العالم
ولما كان يوم ٢٦ يناير أرسلت للورد روزبري البرقية الآتية :

« انى أعتقد ان الدررس الذي تلقنه الخديوى الآن يجعل سموه يحترس فى سلوكه فى الوقت الحاضر »

وقد أصبت فى قولى هذا لانه مر عام كامل قبل ان تلهب نار العداء ضد انكلا ترا التى كان الخديوى قد استطاع بمهارته ان يخفى بدخان الخديعة ليهيها فألجأتنا الضرورة الى أن نلقى عليه أمثلة جديدة وسأبحث الآن فى الحوادث التى اقتضت هذه الامثلة

الفصل الرابع

من يناير ١٨٩٣ الى نوفمبر ١٨٩٥

مسلك رياض باشا - زيارة الخديوى للاستانة - اشتداد المعارضة فى مصر
تعيين ماهر باشا ناظراً للحرية - حرج الموقف - أوامر اللورد روزبرى - خطة
فرنسا وروسيا - اذعان الخديوى - استقالة رياض باشا - نوبار باشا يؤلف الوزارة -
وشل تجربة رياض - مصطفى باشا فهمي يخلف نوبار باشا - الاختبار الذى اكتسبه
الخديوى - مخاطبات مع اللورد روزبرى

فى ٢٠ يناير سنة ١٨٩٣ أرسلت برقية الى اللورد روزبرى قلت فيها
« ان الحالة فى المستقبل القريب تتوقف بنوع أخص على النفوذ الذى
يستطيع رياض باشا أن يستعمله للتأثير على ذهن الخديوى »

على ان الامر انجلى بمرور الايام عن تقطعين كانتا تردان كل يوم
وضوحاً وجلاءً . الاولى اما ان رياض باشا لم يكن راغباً فى التأثير على
الخديوى ليخفف من عدائه لانكلا ترا واما انه كان عاجزاً عن ذلك . والثانية
هى ان نظام الاحوال الذى كنت أعلل النفس بتأييده جاء على عكس

المرغوب فان رياض باشا لم يؤثر بالخدوي بل ان الخديوى وحاشيته هم
الذين أثروا في رياض باشا

ان رياض باشا عندما كان وزيراً في عهد اسماعيل باشا كان يتصرف
بامور وأحوال عرفها حق المعرفة وفهمها كل الفهم فأبدى في أعماله شجاعة
كبرى ومقدرة حقيقية على ادارة شؤون الحكومة فلا يجب مطلقاً أن تنلم
الحوادث التي ارويها الآن حسن الخدمات الجليلة التي أداها لبلاده في ذلك
العهد أو تسدل عليها حجاً من الظلام . وذلك لانه قضى عليه عام ١٨٩٣
أى العام الذى وقعت فيه هذه الحوادث أن يتصرف في أحوال وشؤون
لم يكن يفهمها فهما تاماً

ان رياض باشا لم يكن له والحق يقال الاطلاع السياسى الكافى
لمكافحة حالة لا ينكر انها كانت مخوفة بالصعوبات . فانه كان عدواً لما هو
اوروبى بالمعنى الصحيح حتى انه كان يود أن ينقص الرقابة الاوربية على
الادارة المصرية الى درجة العدم غير انه كان يخاف أن يرخى المنان لامباله
الحقيقية فكان يثير التعصب الاسلامى ثم يرتعب من نتيجة أعماله . وكان
يكره الانكليز غير انه يفضل ان يقع في أيدي انكلترا من ان يكون في
ايدى فرنسا . وكان يكره المنظمات النيابية ومع ذلك فقد نشط الهيئة
البرلمانية المفتعلة في مصر وشجعها على توطيد مركزها لمقاومة انكلترا
والتهمج عليها ثم انه كان يخشى نتائج اعادة السلطة الشخصية للخديوى التي
طلما أسبى استعمالها الا انه امتنع عن معارضة وساوس واهواء مولاه الشاب

واطواره الغريبة . وكان يكره الافكار العرايية ومع ذلك سمح لنفسه ان تساق الى مخالفة غير طبيعية مع أشخاص كان يعرف كل المرفة انهم يسعون كل السعى باذلين مجهودات عظيمة في سبيل تحقيق امنية العرايين وهي ان يسود ما هو مصرى بحت على الهيئات التركية المتمصرة في هيئة مصر الوطنية . وكان يتمنى ان يفارق كل موظف أوروبى البلاد غير انه كان في كل اعماله يضطر ان يعترف بانه لاغنى له عن الاوروبيين . وكان يكره الصحافة الحرة كل الكره ومع ذلك كان ينشط منتهى الجسارة والوقاحة ويشجعها بين طبقة من الصحف المؤذية

وهكذا كانت أعماله وتصرفاته صورة حقيقية للاضطراب والارتباك السائد في عقله . فكان على الدوام يسير سيراً مضاداً لما هو أوروبى ثم بعد ذلك تضطره الظروف ان ينكص على اعقابيه . من ذلك انه رفض ان يسمح للسرجون سكوت وغيره من الموظفين البريطانيين بحضور جلسات مجلس النظائر ثم اكره ان يوقع امراً يلغى قراره السابق . وأصدر منشوراً نزعاً جوهرية امر جميع الموظفين المحليين بالامتناع عن مفاوضة ضباط البوليس البريطانيين ثم لم يلبث ان اصدر منشوراً آخر يصادوا امره السابقة على خط مستقيم . وكان في الدقيقة الواحدة يشجع الصحافة المتعصبة في حملتها على انكسار ثم ينقلب في الدقيقة الاخرى يفرى احد الصحفيين المشهورين بتمصّبهم بمبلغ وافر من المال ليوقف جريدته ويهجر البلاد

لم يقع من الحوادث عام ١٨٩٣ ما يستحق الذكر سوى زيارة الخديوى للاستانة ومعه تجران باشا وقد كان ينتظر اشياء كثيرة عظيمة من وراء هذه الزيارة فان الخديوى بدأ حكمه بما كسبه الاتراك والعمل ضدهم الا انه انقلب الى عكس ذلك بعامل الكره الشديد لانكثرا . واجتهد ان يكتسب عطف الترك عليه ووقفهم الى جانبه : واستغاث بالسلطان لينقذه من حمل النير البريطاني واصفا متاعب الاحتلال البريطاني موجهها شكوى عديدة لا اساس لها الى الموظفين البريطانيين . وبينما كان الخديوى يفعل هذا الامر كان تجران باشا يطوف السفارات الاجنبية في الاستانة مدافعا عن البلاد التي استوطنها ومؤيدا حجتها .

وسافر ايضا وفد من مشايخ مصر الى الاستانة ليرفع عريضة الى السلطان بصفته خليفة المسلمين يلتمسون منه ان ينظر في امرهم مع ذلك العدو الاجنبي الذي احتل بلادهم متذرعاً بحجج لا اصل لها وقد رسخت قدماء في البلاد وهو يرفض الا ان يبقى منجسا ارضها بوجوده رغم وعوده العديدة بأنه لا يطيل الاقامة

على ان هذا الوفد لم يلق الا الفشل التام فان السلطان على ما جاء من السفير البريطاني في الاستانة - نهض للخديوى بطريقة ابوية ان يفوض امره الى الله ويرضى بما قسم له ويشق بفعل الزمن محافظاً دائماً على العلاقات الحسنة مع الانكليز

أما تجران فان السلطان استدعاه وأنذره ان لا يسير على خطة في

السياسة قد ينتج عنها ارتباك ومما عاب وان لا يشير على الخديوي بمثل ذلك .
فكانت النتيجة ان سلوك تيجران باشا تغير تغيراً يديماً فأبدى رغبة أكيدة في
العمل على وفاق مع الانكليز وقال للسفير الايطالي في الاستانة ان «زيارة
الخديوي للاستانة قد قضت على كثير من الاحلام التي كان يحلم بها من قبل»
أما عن السلطان فقد كتب السفير البريطاني السرار ثورنكلسون يقول :
« اني قد علمت من أمور كثيرة ان السلطان خائف من انكثرت كثيراً ورفضه
اجابة الخديوي الى رغبته ناتج عن هذا الخوف »

أما عريضة المشايخ والاعيان فان السلطان لاسباب معلومة كان من
طبعه انه يكره المظاهرات على أنواعها
وقد كتب السرار ثورنكلسون يقول .

« ان الاعيان أكثر استياء من الخديوي فان الوفد قد فشل في مهمته كل الفشل
واذا صدق مخبري فان المراقبة شديدة عليهم لدرجة جعلتهم يتضايقون منها ولم يسمح
لهم بالدخول الى حضرة السلطان واذا دخلوا حذيفة يلذ لا يسمح لهم بالاقتراب
من كشك جلالته وقد بقيت عريضتهم في خلافها وزد على ذلك انهم منعوا من رؤيته
الخديوي أو الاقامة قريباً من موضع اقامته »

ومهما تكن البواعث التي جعلت السلطان يعاملهم هذه المعاملات فلا
ريب انهم نالوا ما يستحقون . فان هذه العريضة كانت ألطف فصل هزلي
في رواية الحركة ضد الانكليز . وقد سئل شيخ كبير السن معروف بميله
للانكليز لماذا وقع تلك العريضة فقال . - « كلها كلام فارغ فاني كثيراً
ما أقول للجلى أو حصاني اذا ضايقني بشيء « لعنة الله عليك أو قاتلك الله

يا ابن الخنزير « ولو كنت أعلم ان ما أطلبه وأدعو به سيكون لكنت أُلزم الصمت غير اني كنت أعلم ان الحيوان سوف لا يناله أذى. وهكذا حالي في العريضة فاني أعلم ان الانكيز باقون هنا وبقمتها أو لم أوقعها . لذلك أنا أرضى مولاي الخديوي بتوقيعها والانكيز باقون على كل حال يحافظون على مصالحى وأرزاقى والسرور يشمل الجميع »

هذا ما قاله ذلك الشيخ ولا ريب في ان كثيرين من الذين وقعوا العريضة كانوا على هذا الرأي

هذه هي النتيجة الوحيدة من زيارة الخديوي للاستانة فانه اقتنع بالأمر ينتظر أقل مساعدة من تلك الجهة

ذهب شاهراً الحرب وعاد خصماً مؤدباً مكسوراً الخاطر . وقد كنت أقدر ان نتيجة الزيارة ستكون شيئاً من هذا النوع ولذا لم أعمل شيئاً لمنعها أو العدول عنها مع ان كثيرين قالوا انه كان ينبغي ان أفعل ذلك

* *

ذهبت الى انكلترا في أوائل يولييه ولما عدت منها رأيت ان زئبق السياسة يدل على قرب هبوب العاصفة فقد كان في كل مصلحة من مصالح الحكومة شيء من الخلاف الظاهر بين النظار المصريين والموظفين البريطانيين الذين في خدمة الحكومة فالمصريون كانوا يبدون العداء والمعارضة والانكيز يبدون الاستياء ويتبرمون من المعارضة التي كانوا يلقونها وقد كان استياءؤهم أمراً طبيعياً غير انهم لم يلاحظوا بقدر اللازم صعوبات الحالة السائدة

وقد كنت أرى ان المعارضة اتخذت شكلا يصعب جدا محاربه فاذا
 وقع خلاف ظاهر واضح كنت ادعى للمداخلة فأحل عقدة الخلاف على
 شكل مرض غير انه يستحيل ان أستطيع التداخل في كل أمر طفيف من
 أعمال الادارة فان معظم الماكسة كان في أمور طفيفة يصعب الشعور بها
 ولمسها غير ان ذلك لا يقلل أضرارها وأذاها . وهكذا وضعت ألوف من
 المراقيل الصغيرة في سبيل عمل لاصلاح لانه اذا نظرنا للتحقيقه نرى ان
 الموظفين كلهم من أكبر كبير الى أصغر صغير كانوا تابعين لعصابة الحركة
 ضد الانكليز ولم يكن ذلك مطلقا لانهم جميعا يكرهون الانكليز بل ان
 سبب سلوكم هذا يعود الى علمهم بأن ترقيمهم وتقديمهم متوقف على
 الخديوى ورياض باشا . وقد سمح هذان الاثنان بأن يفهم الجميع انه لايجد
 أحد حظوة في عيونهما غير المعروفين بعدائهم للانكليز . وأظهر الخديوى
 عدا واضحا لكل من رأى انه يتودد للموظفين البريطانيين أو يبدى أقل
 رغبة في مساعدتهم في أعمالهم . وكان الخديوى عند مجيء المشايخ والعمد
 الى مصر لتقديم الاحترام له يقصدهم جانبا ويسيء اليهم لانهم أصدقاء
 الانكليز وقد حرم أحد كبار أصحاب الاملاك من أعيان الوجه القبلى من
 الدخول الى السراى الخديوية طول حياته وقيل له انه مادام قد انضم الى
 الانكليز فالأحرى به ان لا يختلط الا بهم وقد كان ذنب هذا الرجل
 الوحيد ان يدينه وبين بعض الضباط البريطانيين في البوليس علاقات ودية
 وكان ظاهرا كل الظهور ان هذه الحالة لايجب ان تدوم الا انى لم

اكن أشأ ان ابدأ في ايجاد الازمة فكنت أسمع شكاوى الموظفين البريطانيين
مختاراً ان لا اقاتل الا في الميدان الذي يوافقني فانه كان من الواجب ألا
يقع النزاع الا لامر هام يدركه الشعب البريطاني ولا يكون فيه من الوجهة
الاخرى باب لتداخل أية دولة أجنبية . ولما كنت أعرف طبائع القوم
كنت على ثقة تامة بانى اذا استطعت الصبر فجهالة أوائلك الخصوم
ستمكثني من الفرصة المناسبة لضرب الضربة القاضية . وقد كان ما قدرت

☆
* *

أسندت اثناء غيابي في انكلترا وكالة نظارة الحربية الى ماهر باشا
فلما سمعت بالخبر شعرت بان هذا التعيين مقدمة للمتاعب . وذلك ان
الخدويى كان قد أظهر خطأ كبيراً وقله تبصر بالتصرف بالشؤون العسكرية
فلما تولى ماهر باشا منصبه وكان حائزاً لرضاء الخديوى وثقته بدأ يعمل
لتقويض سلطة الجنرال كيتشنر القائد العام للجيش المصرى (سردار) (١)
وفي أوائل يناير ١٨٩٤ سافر الخديوى ومعه ماهر باشا صاعداً في النيل
وكان مختاراً باشا قبل ذلك بوقت قصير قد تعهد الجنود المصرية المعسكرة
في اصوان وكورسكو ووادي حلفا وامتدح كفاءتهم مدحاً كثيراً . فالخدويى
الشاب الذي كان بالطبع يجهل الامور العسكرية جهلاً تاماً رأى غير ما رآه
القائد المحرب الذي قاد جنود سلطانه البواسل في ميادين القتال . فأعطر

(١) ان ماهر باشا مثل كثيرين غيره من الموظفين المصريين أدرك فيما بعد خطأ
سياسة العداة للانكليز وتولى منصباً مديكياً سار فيه بكل وفاق مع الموظفين البريطانيين

انتقاداته الصديانية على كل شيء رآه وأهان الضباط البريطانيين وبذل غاية جهده بان يبذر بذور الشقاق بين كل طبقات الجيش وكانت النهاية ان المسألة بلغت أشدها في وادي حلفا فجاءني في يوم ١٩ يناير التلغراف الآتي من الجنرال كتشنر

« لقد أبدى سمو الخديوي في الاستعراض بعد ظهر اليوم ملاحظات عديدة شائنة للقواد البريطانيين ومحقرة لهم وبعد ذلك قال لي ان من رأيه انه من العار ان يكون الجيش المصري في هذه الدرجة من عدم الكفاءة . فأصرعت عند سماعي هذا القول برفع استقالتي مستعملا لهجة الاحترام . على اني أقول انه قد ظهر جليا لي ولسواي ان الخديوي من حين وصوله الى الحدود قد أكثر من التعبير عن كرهه لجميع الضباط الانكليز وقد كانت اللغة التي استعملها اليوم خاتمة سلسلة من الانتقادات التي لا محل ولا مبرر لها . لذلك شعرت بان لا أستطيع ان أدع ملاحظات سموه الشائنة للجيش المصري تمر بدون ان أقدم احتجاجا رسميا بحافظة على شرفهم وحقوقهم فلما فعلت ذلك أصبح سموه كثير التودد ورغب الى مكررا ان استعيد استقالتي فاخبرت سموه انه اذا كان الضباط البريطانيون يوبخون ويعنفون بهذه الصفة العلانية فان مركزهم في البلاد يسيء وليس بالامكان تأييده وانه اذا دام هذا الحال يصعب على جدا الحصول على ضباط اكفاء بقبول الخدمة في الجيش المصري فأكد لي سموه ان له الثقة التامة بي أما أنا فجعلته يفهم اني ربما لا أصر على استقالتي ولو اني لم استردها نهائيا »

قرأت هذا التلغراف وكان اول ما جال بخاطري حرج الموقف

وخطورة الحادثة التي حوى وصفها . فانه اذا كان هناك شيء يطبعه في الذهن قبل سواه التدريب السياسي الذي تلقيته فهو شدة الخطر من العبث بنظام جيش مسلح ومن الاخلال بالضبط والربط بين افراده . وهذا الخطأ وهذا الخطر اللذان هما عظيمان في حد ذاتهما في كل الظروف يزدادان

عشرة أضعاف عند ما يكون ذلك الجيش مؤلفاً من ضباط اوربيين
مسيحيين بينما باقى افراده من الافريقيين والاسيويين المسلمين
وقد صرف الضباط البريطانيون عشر سنوات يبذلون كل قواهم في
افهام الجندي المصري ان اقدس واجباته الطاعة والاخلاص للخديوى ولا
شئ من الغرابة في عملهم هذا لان وجودهم في مصر هو نتيجة انتقاص
الجيش المصري على الخديوى السابق . أما الآن فقد انعكس الامر وقام
الخديوى الشاب يحرص الجنود على عدم الطاعة والولاء لضباطهم . وبذلك
ضرب بفأسه على جذور النظام العسكري . وباليته وقف عند هذه الحد
ان الجيش المصري جيش متجانس وهو مؤلف من السودانيين
ومن الفلاحين وهناك شئ من العداوة لم يبرح موجوداً بين الجنسين
فالخديوى - وربما كان لا يعلم تماماً ما هو فاعل - نفخ في ذلك العداوة
واضرم ناره

انه يصعب جداً ايجاد لغة تكفي للتعبير عن مضار سلوك كهذا السلوك
ولا أتذكر في كل عهد اختياراتى انى رأيت سلوكاً سيئاً من أى رجل في
منصب كبير يضارع في ضرره واذاه سلوك الخديوى عباس في
هذه الحادثة .

اما الخاطر الثانى الذى خطر لى فهو ان الفرصة التى كنت ارقبها قد
جاءت وانه والحق يقال لمن الصعب اختيار ميدان للواقعة أنسب من

هذا الميدان . فان الاراء كانت متفقة حتى آراء الناقدین المعادين لنا على ان
 لعمل الذى عمله الضباط البريطانين في مصر في ايجاد جيش منظم من العدم
 هو عمل يستحق كل مدح واطراء . ولا حاجة للقول ان رأى الخديوى
 الشخصى في امر كهذا لا قيمة له مطلقا . ثم ان تذكارات حوادث سنة
 ١٨٨٢ كانت لا تزال جديدة في اذهان الشعب وكل انسان خصه الله بشيء
 من الذكاء يرى لمجرد النظر انه من الخطر ان يسمح للخديوى بالاستمرار
 على هذه الخطة خطة العناد والطيش بدون رادع . ولو ظل يلعب بجنوده
 ويقتصر تداخله على الامور الطفيفة دون ان يمس جوهر النظام العسكرى
 لظل الصبر الذى يستعمله كبار السن مع الشباب بكل رضاء مستعملا معه
 ولئن سبب سلوكه كثيرا من المتاعب التى لا ازوم لها . غير ان اقصى حدود
 الكرم والنبيل والجلود لا تجرز سلوك شاب يحرص - لمجرد اندفاعه في روح
 المجازفة والبطر - جيشه الخاص على العصيان مهددا بذلك ان يجر على سواه
 نتائج جهالته وطيشه

فالانكليز يعترضون بلا ريب على سلوكه نحو الضباط البريطانيين
 الذين يحق لهم ان يفاخروا بأعمالهم والفرنسيون لا يوافقون على هذا
 السلوك لان تحسين نظام الجيش المصرى وكفاءته امر مهمهم كثيرا وذلك
 لانه اذا كانت الهيئة العسكرية في مصر تختل وتضمحل فان ذلك يقضى
 على احد الواجه الرئيسية التى يعتمدون عليها في القول بوجود جلاء
 الجنود البريطانية عن القطر المصرى . وركز سلطان تركيا يشبه مركز



المرموم رياضه باشا

1850-1851

فرنسا من هذا القبيل

أما الدول الأخرى الموافقة على الاحتلال البريطاني في مصر فإنها ترى في سلوك الخديوى سبباً جديداً لدوام هذا الاحتلال وإذا انتقلنا إلى النظائر المصريين نرى أنهم لا يستطيعون الدفاع عن الخديوى في أمر كهذا وعلى الأخص لأن رياض باشا اختبر بنفسه النتائج الوخيمة التي ينتجها عصيان الجيش وانتقاضه فمهما كان ميله شديداً لتعزيد الخديوى في سياسة العداة للأنكاز يتقاعس عن الاشتراك في سلوكه كالسلوك المار ذكره

لهذه الأسباب شعرت بأن الخديوى قد استحق العقاب وأنه من مصلحة أوروبا ومصلحة مصر نفسها أن يعاقب عقاباً صارماً . على أني لم أشعر بذلك فقط بل شعرت أنه بعمله هذا قد وضع نفسه في موقف لا يصعب معه كثيراً توقيع العقاب عليه

على أنه في كل الأحوال السياسية مهما يكن مظهر الموقف سهلاً فلا شك أن هناك صعوبات جمة وإخطاراً كبيرة تحيط به . وعلى السياسي المحنك أن ينظر بكل دقة ولا يستخف بشيء من الإخطار التي تحيط بالحادث بل يقدرها حق قدرها

وقد يحدث بعض الأحيان عند سئو الفرصة للضرب أن لا يكون من الصواب تأجيل ذلك بل يجب ضرب الضربة القاضية بلا تردد وقد كانت حادثة خلع الخديوى اسماعيل وضرب الاسكندرية من هذا النوع

على انه قد يكون الواجب في بعض الاحوال الاخرى أن يقاوم
الانسان التجربة والاغراء الذي يستحثه للضرب بشدة عند ما تأتبه
الفرصة ليضرب ففي حادثة يناير ١٨٩٤ كان يجب - كما شعرت في ذلك
الوقت - أن تقاوم التجربة

ذلك لاني شعرت انه قد تنتج فائدة حسنة من الاعتدال والتروى
في حين انه لو كانت الحكومة البريطانية تحاول أن تسيء استعمال مركزها
وتذل الخديوى اذلالاً شديداً فقد تخالف بذلك مبدأها والغاية التي تسعى اليها
وفوق ذلك كله ان الخديوى والذين حوله يقبلون وجه الحقيقة . فاذا
أذيع في الخارج ان شابا قليل الاختبار عوقب عقاباً صارماً على هفوة صغيرة
ارتكبها عن عدم اصالة في الرأي فلا شك ان العواطف الانجليزية التي
لا تبرح دائماً كثيرة السخاء قد تنحاز الى جانب الخديوى
وزد على ما تقدم ان الشدة الزائدة تكون عذراً للسياسة الخارجية
المعادية لنا . بينما الاعتدال يقفل في وجهها سبل العمل . لهذه الاسباب
قررت أن أطلب بالحاح وجوب تقديم الترضية الكافية من الخديوى
على وجه لا يكون به اذلال متجاوز الحد له

انى أبدي هذه الملاحظات لان من أهم أغراضى في الكتابة عن
الشؤون المصرية أن أضع امام أبناء وطنى الذين يشتغلون في ادارة الامور
الشرقية أو سياستها امثلة تبين الكيفية التي عولجت بها الحوادث التي كانت
تقع في مصر من حين الى آخر وانى أترك لهم الحكم فيما اذا كانت هذه

العلاجات قد نجحت أو لم تنجح

*
* *

والآن أعود الى سياق روايتي . ففي يوم ٢٠ يناير أرسلت البرقية
الاتية الى الجنرال كتشنر

« اوافق موافقة تامة على ما فعلت ويجوز اذا رأيت ان موافقتي موافقاً ان تبلغ الخديوي
باني علمت بمزيد الاسف بالكيفية التي تسكلم بها عن الجيش المصري الذي لا شك
في كفاءته وحسن نظامه وباني قد أبلغت الحادث لوزارة الخارجية »

وأرسلت في نفس الوقت برقية الى اللورد روزبري اقترحت فيها نقل
ماهر باشا من نظارة الحربية وانى اذا رأيت معارضة شديدة في ذلك الجأ
الى التهديد بان الجيش المصري يوضع بكليته تحت امره قائد جيش الاحتلال

وفي يوم ٢١ يناير جاني هذا الرد الحاسم من اللورد روزبري

لقد تلقيت برقيتك رقم ٢٠ الجارى التي تبغني فيها العبارات المحقرة المهينة التي
وجهها الخديوي الى السردار والضباط البريطانيين في موقع وادى حلقا بشأن حالة
الجيش المصري فعليك ان تحبر الخديوي باني اعتبر هذا العمل أمراً خطيراً . ويظهر
انه قد أصبح عادة في سموه ان يهين الضباط البريطانيين وهذا أمر لا تستطيع حكومة
جلالة الملكة ان تسمح به .

وانى أرى ان نقل ماهر باشا الذي هو مستشار سوء وسبب شقاق وعقبة في
سبيل التعاون والاتحاد على العمل ثم اصدار أمر عسكري يثنى به على الضباط البريطانيين
والجيش - هو الترضية الوحيدة التي يستطيع الخديوي تقديمها . وفي حالة رفضه
اعطاء الترضية العادلة تنظر في استعمال الشدة التي يكون من ورائها وضع الجيش
المصري رأساً تحت سلطة الحكومة البريطانية الفعلية وبذلك نوجد ضمانة كافية لحماية
ضباط البريطانيين من المعاملة السيئة ثم في الوقت نفسه أنشر حوادث الاهانات

العديدة التي وقعت منه حتى يدرك الشعب هنا الحالة كما هي (١) «
 فلما تلقيت هذا التلغراف قابلت رياض باشا وتجران باشا وأوضحت لهما
 خطورة الحادثة وطلبت نقل ماهر باشا واصدار أمر عسكري يثنى الخديوى
 فيه على الجيش فأدرك الاثنان حماسة سلوك الخديوى غير انهما قالا انه قد
 يكون وقع خطأ في فهم مقصوده فأجبتهما بانى لا أستطيع ان أعلل النفس
 بان حكومة جلالة الملكة تكتفي باى ايضاح شفاهى وان الترضية المطلوبة
 هي أقل ما يمكن قبوله . فأبرق النظار الى الخديوى . ولحسن الحظ لم
 يطلعونى على جوابه لانه كان بلا ريب غير مرض . فقرر رياض باشا عندئذ
 السفر بنفسه لمقابلة الخديوى والاجتهاد بتدبير الامر شفاهياً معه

وقد كانت مصر في هذه الاثناء في حالة غليان واضطراب والناس
 يتساءلون ماذا ترى تفعل فرنسا وروسيا وبأية خطة تظهران على ان
 مسلكهما كان كثير الشبه بما توقعتم فان قنصل فرنسا جاءنى محاولاً ان
 يحصل على شروط أفضل للخديوى فأخبرته بانه لا يمكن قبول شىء أنقص
 من الشروط التي طلبت وكان قنصلاً روسيا وفرنسا لا يودان ان يقع خلاف
 شديد بين الحكومة البريطانية والخديوى في أمر يكون الخديوى فيه
 مخطئاً خطأ ظاهراً . لذلك رغبا في أن يستعملا نفوذهما في سبيل التوفيق

(١) وقد أخبرنى اللورد روزبرى في برقية خاصة رقم ٢١ يناير ان نشر الحوادث
 التي أشار اليها يثير سخطاً عظيماً في انكلترا فاز الخديوى كان والحق يقال قد شكوا
 شكواي نافية بعضها سفيه ضد الضباط الانكليز : وكانت آخر شكوى من هذا النوع
 ان ضابطاً مر به في نصف الليل بدون ان يحيه وقد اتهم الخديوى ذلك الضابط بالسكر

وكانت النتيجة ان الخديوي أذعن لما طلب منه فوجه خطابا الى
 السردار نشر في الجريدة الرسمية نقض فيه كل ما كان قد قضى أسابيع
 عديدة في قوله . فأبدى رضاه التام عن حالة الجيش قائلاً « يسرني ان
 أهنيء الضباط من مصريين وانكليز الذين يتولون قيادته . لاني سعيد
 لان أثبتت الخدمات الجليلة التي أداها الضباط الانكليز لجيشي » وبعد
 ذلك بيضعة أيام نقل ماهر باشا من نظارة الحربية وعين محافظا لبورسعيد
 وحل محله في وكالة نظارة الحربية موظف رشحه الجنرال كتشير
 وقد سببت هذه الحادثة التي سميت « حادثة الحدود » سقوط
 وزارة رياض باشا . فان رياض وزملاءه كانوا حائرين رضاه الخديوي طالما
 هم متبعون خطة الشور عليه بمقاومة انكلترا فلما أظهروا له خطأ سلوكه في
 حادثة الحدود زال ذلك الرضاء حالا . ففي أثناء الشهرين اللذين جاء بعد
 هذه الحادثة ظهرت في مصر كل الاعراض التي تتقدم في الغالب الازمات
 الوزارية . وكان يتضح كل يوم بعد آخر ان الخديوي غير متفق مع نظاره
 ولقد كان باستطاعتي ان أطيل أجل الوزارة لو أقدمت على تعضيدها غير اني
 لم أر سبباً كافياً لانيان عمل كهذا مع انه كان بلا ريب من الغبن ان يسقط
 النظار لانهم أقرؤا عملاً صائباً مدة توليتهم زمام الامور غير ان سخط الخديوي
 عليهم لم يكن خالياً بالكلية مما يبرره فانه كان ينظر للامر من وجهة أنهم
 هم الذين في بادىء الامر حسنوا له اتخاذ خطة العداء نحو الانكليز ثم عند
 ما وقعت على رأسه نتائج تلك السياسة تخلوا عنه

أما أما فلم أكن اعتقد ان عملاً واحداً صالحاً أتوه مضطرين يكفي لان
يحملني أتناسى عداهم الطويل و كنت عارفاً كل المعرفة انى ان لم أفعل شيئاً
فالوزارة ساقطة لا محالة ولم يكن سقوطها يسيئنى بل انى كنت أسر له
غير انى أردت ان يبدو التغيير المنتظر للعيان كأنه نتيجة لازمة لظروف
الاحوال الطبيعية لا كأنه وقع بسبب عمل أتيته

فلما جاء يوم ١٤ ابريل استدعانى الخديوى وأخبرنى ان النظار استقالوا (١)
ومحافظة على وعده للحكومة البريطانية استشارنى بشأن من يجب ان
يخلف رياض باشا فى الراسة . فأشرت عليه بتعيين نوبار باشا وصادفت
مشورتي قبولا ثم ألححت بوجوب دخول مصطفى باشا فهمى و ابراهيم
باشا فؤاد - اللذين عزلا بغاظة متناهية سنة ١٨٩٣ - فى الوزارة الجديدة
ثم من وجهة أخرى ذكرت له انى لا أعارض فى دخول فخري باشا فى
الوقت نفسه فقبل الخديوى هذه الاقتراحات كلها بعد بعض التردد

ان فشل « تجربة رياض باشا » لقتنى درساً هو ان لا فائدة من
محاولة قيادة الرأى العام الاسلامى فى مصر بواسطة رجل مثل رياض باشا
على ان التجربة كانت فى محلها فلو انها نجحت لكانت الحالة السياسية تغيرت
تغيراً حسناً الا انها لسوء الحظ فشلت فشلاً تاماً

(١) ان هناك أسباباً و جهة تدعو الى الاعتقاد بان آراء رياض باشا بشأن الخطة
التي يجب ان تتبع نحو الانكليز تغيرت تنيراً بينا فيما بعد فانه فى عام ١٩٠٤ ألقى
خطاباً امتدح فيه التقدم الذي نالته مصر تحت الحكم البريطانى

ولو جرت مرة ثانية تكون نتيجتها فشلاً ثانياً بلا ريب فإن من
الواضح ان المسلم الغير المتخلق بأخلاق الاوروبيين لا يقوى على حكم
مصر في هذه الايام لذلك سيكون المستقبل الوزارى للمصريين المترين
تربية أوروبية

أما تاريخ وزارة نوبار باشا التي دامت ١٨ شهراً فلا تستغرق روايته
بضعة أسطر فانه كان رجلاً محنكاً مدرباً على أساليب الحكم لا يجهل خطأ
سير الخديوى فاشتهر علناً بانه تولى منصبه لاجل التوفيق وقد كالت
مساعديه في سبيل التوفيق بين الموظفين البريطانيين والمصريين بالنجاح .
وقدمت اصلاحات عديدة مفيدة في زمن رئاسته أهمها تجديد نظام
نظارة الداخلية .

وفي ربيع ١٨٩٥ أصيب نوبار باشا بمرض مؤلم أحدث كسراً في
أسفل رجله فاضطره ذلك الى اطالة أجهل غيابه عن مصر وعاد في شهر
نوفمبر مريضاً منقطع القوى الصحية ولما كان عمله قد تم أظهر رغبة طبيعية
في اعتزال الاعمال العمومية (١) واني أعتقد ان نوبار باشا استحق شكر
البلاد التي استوطنها على الاعمال التي أتاها في مدة الثمانية عشر شهراً
المذكورة الى درجة تفوق كثيراً مدة توظيفه الطويلة السابقة

وقد جاءت استقالته نوبار باشا - من بعض الوجوه - في ساعة مناسبة
جداً فان الخديوى كان زار الاستانة في صيف ١٨٩٥ وعاد ساخطاً من

(١) توفي نوبار باشا في باريس في ١٤ يناير سنة ١٨٩٩

معاملة السلطان له . ومع قلة خبرته فانه استطاع ان يدرك ان لا فائدة
ترجى من وراء المحرضين الاوروبيين وأشهرهم في ذلك الوقت رجل اسمه
دلونكل وهذا الرجل كان قد وعد مقسما على ان أيام الاحتلال البريطاني
في مصر معدودة . وعدا هذا فان المسألة الارمنية كانت في دور المناقشة
بين الدول وكان مسلك الدول وعلى الاخص انكلترا نحو السلطان خير
نذير لمتبوعه .

فاذا نظرنا الى هذه الامور كلها قد لاندعش كثيرا من ان الخديوي
اتبع خطة بالنسبة الى الماضي خطة وداد وصدقة وقبل بدون أدنى معارضة
أو تذمر ان يعين مصطفى باشا فهمى المشهور بتشيعه لانكلترا خلفا لنوبار باشا
يقول شكسبير ان الاختبار جوهرة ثمينة غير انها غالبا تشرى بثمان
كبير . فالخديوي دفع ثمنا غالبا بما فقدته من السمعة والهيبة والنفوذ حتى
اكتسب الاختبار الذي اكتسبه في الثلاث سنوات التي تلت جلوسه .
ومع ذلك فقد كان الاختبار جليل الفائدة له فتعلم ان لا فائدة من مقاومة
السياسة البريطانية في مصر جهاراً .

*
*
*

وجدت نقطتان فاصلتان عليهما مدار الشؤون في التاريخ السياسى
لمعلاقة بريطانيا العظمى بمصر منذ الاحتلال في ١٨٨٢ حتى الآن الاولى
منهما بدت في سنة ١٨٨٧ عند ما رفض السلطان -- لحسن حظ المصالح
البريطانية والمصرية معا -- ان يقبل تعديل « معاهدة ولف » فأراحنا من

كل المتاعب والارتباك التي كان لا بد من وقوعها بسبب الجلاء من البلاد قبل الاوان .

والثانية كانت سنة ١٨٩٤ . فانه وقع بعد الحوادث المذكورة في هذا الكتاب اختلافات عديدة مع عباس الثاني غير ان الموقعة الكبرى في سبيل السيادة البريطانية جرت وانتصرنا فيها في العهد الذي كان اللورد روزبري متولياً فيه أعمال وزارة الخارجية . والفضل في انتصارنا عائد اليه لاني لولا تعضيده ليكنت بلا حول ولا قوة

ولا أستطيع أن أقاوم الرغبة التي تستحشني لنشر الخطابين التاليين اللذين تبادلناهما عند ما ترك اللورد روزبري وزارة الخارجية وهذا ما كتبه الى يوم ٩ مارس سنة ١٨٩٤ :

عزيزي كرومر : لقد جاءت الساعة الحزينة التي اضطر ان اودعك فيها . لقد اجتزنا معاً أوقاتاً شديدة العواصف وقد تحققت منذ زمن انك رجل تطيب رفقته في مطاردة النمر واقتناصه

أما أنا فساأشترك بعد الآن في هذه الرياضة من شجرة أو هودج بعيد وقد يجوز أن أفيد فيما بعد

انت تعلم كم أتمنى لك من الخير وتستطيع أن تدرك كم هو صعب على أن اقطع الروابط التي كانت تجمعنا
المخلص روزبري

وفي الوقت نفسه أي يوم ٦ مارس سنة ١٨٩٤ حال سماعي بارتقاء اللورد روزبري الى رئاسة الوزارة ارسلت اليه الخطاب الآتي

عزيزي اللورد روزبري : على فرض ان ماقله روتر صحيحاً لا أعلم ما اذا كنت أهنيك أم لا اذ انك قد لا تعتبر الموقف موقف ههنة على ان الشعور الذي عندي

على كل حال هو شعور انانية ومجبة ذات لانه من أعظم أسباب أسفى انى سأحرم
بعد الآن من حظ الخدمة تحت اوامرك رأساً . وانى لن أنسى التضيد الذى كنت
تقدمه لى فى الامور الرسمية ولا اللطف والثقة الذين كنت تظهرهما نحوى فى علاقتنا
الغير الرسمية وانى أنمى انك رغما عن مشاغلك الجديدة - التى لاشك انها كثيرة
وثقيلة - تجد وقتاً من حين الى آخر لان تراقب « العراك مع عباس »
الخلص كرومر

الفصل الخامس

أساليب عباس الثانى

علاقانى مع توفيق باشا - جشم عباس الثانى فى سبيل الثروة - انسه وبشاشته -
ادارة الاوقاف - المحكمة الشرعية - قاضى مصر - حادثة البرنس احمد سيف الدين -
الدسائس مع الاستانة - حماية رجال تركيا الفتاة - ليون فهمى - ضبط مكاتبات -
حادثة عثمان باشا بدرخان - انتفاض اورطة سودانية - الخاتمة

والآن اذكر بعض الشىء عن العلاقات التى كانت بين عباس الثانى
وبينى بعد الحوادث المار ذكرها

وانى أحفظ بوجه عام أجمل ذكرى لصلاتى مع أبيه فى مدة التسع
السنوات الاولى من تاريخ الاحتلال البريطانى لمصر ومع انه قد لا يكون
بالامكان أن يقال ان توفيق باشا كان صاحب مزايىا قوية أو مقدره فائقة
الا انه كان حائزاً صفات طيبة نعية وفيها حقها من الوصف فى كتابى
السابق « مصر الحديثة »

ان توفيق باشا لم يزر اوروبا فى حياته غير انه كان يعرف مصر معرفة

جيدة ويعرف طباع المصريين و اخلاقهم حق المعرفة . وكانت كل ارائه
 وأفكاره عن شؤون الادارة الداخلية جديرة بالاعتبار وكان اهتمامه بالمسائل
 السياسية والادارية اهتماما صادقا . ولا أتذكر حادثة واحدة وقع فيها بيننا
 اقل خلاف في المناقشة بهذه الشؤون . واني على ثقة تامة بان تداخلي
 في الامور على عهده لم يكن مرة واحدة مسببا عن محاولته اتيان عمل
 استبدادي أو غير عادل اما طمعا بالكسب أو انتقاما من افراد حل بهم سخطه
 وقد كان توفيق باشا كثير الاعتناء في ادارة شؤونه الخصوصية وكان
 سلوكه في علاقاته الشخصية مع افراد شعبه سلوكا لاغبار عليه ولا تثريب
 أما علاقاتي مع عباس الثاني فقد كانت بلا ريب تختلف عن ذلك
 اختلافا تاما فانه عند ارتقائه الى كرسي الخديوية كان صغيرا في السن فلم
 يكن قد اكتسب شيئا من الاختبار السياسي أو الاداري . وقد عماش
 اكثر أيامه في اوروبا لذلك خلا ذهنه من معرفة الشؤون المحلية . ولم ار
 منه مطلقا أي اهتمام صحيح بالمسائل الكبيرة المتعلقة بشؤون الادارة
 الداخلية غير انه كان كثير التداخل في اختيار الموظفين وكان اختياره دائما
 اتباعا لغايته الشخصية ومنفعته الخاصة

وبعكس ما كان يجري في أيام أبيه الذي لم يكن يظهر لذكوره اقل
 احترام بنوي فان كل الاختلافات التي وقعت بيننا كانت تقريبا على الدوام
 ناتجة عن مسائل شخصية

فان غاية الخديوي في هذه الحياة كانت على ما يظهر بذل الجهد لجمع

المال والاثراء بأية طريقة استطاعها . وقد جمع بالفعل ثروة عظيمة لم يلبث ان بددها ووقع نفسه في ارتباك مالى شديد

وكان دائما كثير الطمع في بعض الحداثق والاراضى المجاورة لأملكه ولما كان شديد المحافظة على المعاملات القانونية « الصورية » متبعا في ذلك السوابق التى رسمها جده اسماعيل الذى كان يحل ذكره كثيرا لذلك لم يكن من السهل فى كثير من الاحوال منع ارتكاب المظالم باسم القانون

*
*
*

وقبل ان اتابع الحديث أرى ان أذكر كلمة عن بعض قصص البلاهة التى كانت تنشر من حين الى آخر فى الصحف الانكليزية عن حوادث كانوا يزعمون وقوعها أثناء مناقشاتى العديدة مع الخديوى فأقول ان جميع تلك القصص كانت ملفقة لا أصل لها فان عباس الثانى كان دائما حسن المعاشرة يعاملنى بكل أنس وأدب كذلك انا لم أقصر مطلقا فى اظهار الاحترام الخارجى الذى كانت تقتضيه حقوق مركزه السامى

لقد قال اللورد كيننج أثناء ثورة الهند انه ليس هناك خطأ أعظم من أن يخلط الانسان بين الجور والقوة وهكذا يقال فى التصرف مع الشرقيين أصحاب المراتب الكبيرة الذين يكونون غالبا كثيرى التأدب والمجاملة فن الخطأ العظيم الخلط بين الحزم الاكيد وبين الخشونة والعنف . فكان من السهل جدا فى التصرف مع عباس المحافظة على كل قواعد

الآداب لانه لم يكن فقط ذكيا بل كان صاحب مزاج لطيف وروح
 بشاشة حقيقية كان يؤثر بي كثيرا . وهنا أذكر مثالا من هذا القبيل :
 حدث مرة ان الخديوى خاف خوفا عظيما من وجود عدد غفير من
 العمال الايطاليين فى مصر وكان هؤلاء قد أحضروا للعمل فى خزان
 اصوان وكان هناك اعتقاد كبير ان كثيرين منهم من الفوضويين : فجاء
 من ايطاليا باثنين من الضباط الذين يطلق عليهم لقب ضباط « بوليس سرى »
 مع انهما كانا معروفين لدى كل نزيل فى مصر فلازما الخديوى ملازمة
 دائمة فلما اجتمعت بسموه مرة قلت له فى سياق الحديث انى لا أرى
 موجبا لان ينزعج ويخاف كثيرا لانه اذا كان الفوضويون يقتلون أحدا
 فيرجح كثيرا انهم يقتلونى مثله فسر الخديوى من هذا القول وأدرك
 وجه المزاح فى الامر وقال مبتسما مسرورا : نعم هذا صحيح

* * *

وهنا انتقل الى الكلام عن ادارة الاوقاف والمحاكم الشرعية وعلاقة
 الخديوى بهما فان نوع نظامهما الغريب الذى هو حتما وطنى محض يسهل
 للخديوى الفرص والوسائل لانماء ثروته الخصوصية
 ان ادارة الاوقاف العمومية تشمل التصرف فى كل الشؤون المتعلقة
 بالهبات الدينية والخيرية وباملاك القصر والعاجزين عن ادارة شؤونهم
 وبالامور الوراثية وتبلغ ايرادات الاوقاف مبلغا وافرا وقد مضى عهد
 طويل وهى تدار ادارة مختلة وفى السنين الاخيرة ازداد سوء التصرف

فيها زيادة عجيبة لان الخديوى استقل استقلالاً تاماً بإدارتها
 ما انا فقد كنت أعلم بما يجرى من سوء التصرف والساوى. غير انى
 رأيت الاوفق تأجيل اتخاذ الطرق الفعالة لاصلاحها. والذى دعانى الى
 ذلك سببان الاول انى رأيت الاوفق ان أترك الاستياء الاسلامى من
 هذه الامور يثمر وينضج حتى يودى بهم الى طلب الاصلاح الفعلى قبل
 أن اضع يدي فى نظام له فى نظر المصريين صفة شبه دينية. والثانى هو انى
 رغبت بالنظر لالحاح المصريين بطلب الاستقلال فى ان اجرب بصبر طويل
 لارى الى أية درجة يستطيع المصريون بدون مساعدة أوروبية ان يصلحوا
 مرفقا وطنيا كثير الاهمية مثل ديوان الاوقاف. على انى تمكنت ان أدخل
 بعض النظام فى حسابات الديوان والذى جرأنى على ذلك هو الاعتقاد انه
 لن يستطيع أشد الناس تطرفا ان يقنع الشعب المصرى انى أقصد الاعتداء
 على الاسلام أو التداخل فى شؤون دينية اذا حاولت أمراً كهذا. ولم اتعد
 هذا الحد فى الاصلاح بل ترك كل ذلك حتى جاء اللورد كيتشنر فاهتم
 بالامر وكف يد الخديوى عن المداخلة ووضع ادارة شؤون الاوقاف على
 قواعد أكثر تحسينا وصلاحا. وانى اعتبر هذا الامر من انفع الاصلاحات
 التى ادخلت فى مصر واكثرها فائدة

أما المحكمة الشرعية فهى تنظر فى شؤون المسلمين الشخصية مثل
 الطلاق والوراثة وغير ذلك وهذه الامور كما لا يخفى تسير كلها على مقتضى
 الشريعة لاسلامية الغراء التى لسوء حظ المسلمين لا يجوز التعبير فيها وان

هذا الامر هو الذى - مثل تعدد الزوجات و لرق - قد أخرج التقدم والرق
في البلاد الاسلامية

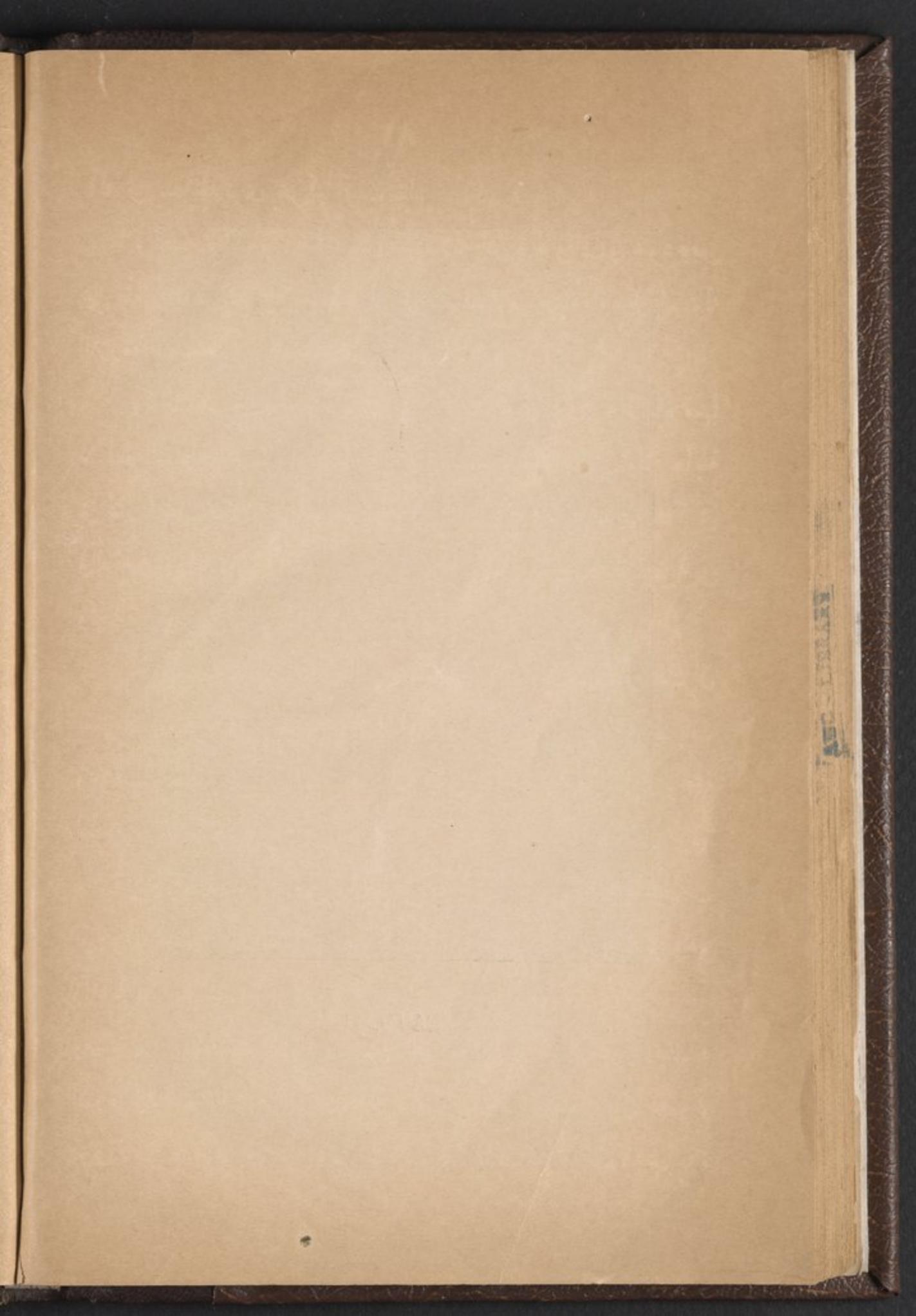
أما القاضى الاكبر في هذه المحاكم فقد كان الى عهد قريب تركيا
يمين من الاستانة وقد كان متولى هذا المنصب في العهد الاخير من
وجودى في مصر رجلا هو مثال حقيقى للحزب التركى القديم وعقبه
كوود في سبيل الاصلاح القضائى فانه كان ثابت العقيدة من ان النظام
الذى يعرفه ويسير عليه هو غاية في الكمال ويعارض كل خطوة في سبيل
الاصلاح معارضة شديدة . على انه كان أميناً صادقاً وعلى ما اعتقد نزيها
لا تغريه الرشوة ثم انه كان مستقلاً في أفكاره حراً في أعماله وتصرفاته
لا يقبل أن يكون آلة للخديوى يستعملها في سبيل جمع المال

وقد حاولت مراراً أن أقنعه بإمكان اصلاح النظام القضائى الذى كان
يسير عليه بدون أن يكون في ذلك أقل خرقاً أو مخالفة للشريعة الاسلامية
الغراء وكنت أقول له ان القضاة المسيحيين في الهند يتصرفون في الامور
الاسلامية بمقتضى الشريعة الاسلامية على صورة تحوز الرضاء التام من
المسلمين المتدينين فلا بأس ولا ضرر من تعيين القضاة المسلمين الذين تلقوا
دروساً قانونية قراقية في المحاكم الشرعية بدلا من الاقتصار على طبقة «المعممين»
فلم تكن تلك الاقوال تقنعه أو ترزعع اعتقاده . على انه مع كل ذلك لم يكن
يمتنع عن المساعدة في سبيل اجراء العدالة دائماً ما دام ليس في ذلك ما يخالف
شعوره الاسلامى وضميره . مثال ذلك انه كثيراً ما كان بعض المسيحيين

الوطنيين يمتنعون الاسلام للتخلص من نساءهم والاقتران بسواهن
 فالشريعة الاسلامية في مثل هذه الظروف تجيز للزوج أخذ اولاده من
 زوجته المسيحية وفي هذا من الظلم ما فيه فلما خاطبت القاضي في هذه الامور
 اجابني انه لو طلب منه الحكم في ذلك وهو في كرسى القضاء لما استطاع الا
 ان يحكم بمقتضى الشريعة غير انه لا يتردد في ان يخبر الأزواج انه لا يشعر
 أقل شعور حسن نحوهم وانه يحقر كل انسان يعتنق الاسلام لاسباب
 شخصية وقال لي اني اذا كنت أستطيع ان أصرف الامر على الصورة التي
 اراها عادلة باستعمال الضغط أو الطرق الغير الشرعية بدون ان يطلب منه
 الاشتراك في ذلك فهو لا يعترض مطلقا ولا يحرك ساكنا . فكنت أعتبر
 هذه المزايا الحسنة خير مكفر عن معارضته الشديدة في الاصلاحات القضائية
 على انه لسوء الحظ لم يمض زمن طويل على تربي مصر حتى سعى
 القائمون بالاصلاحات القضائية هناك مدفوعين باستيائهم من عدم مقدرتهم
 على تنفيذ الاصلاحات التي كانوا يرونها واجبة ضرورة للتخلص من هذا
 القاضي المعارض فوجدوا من الخديوى خير نصير على ذلك ولئن كانت
 الاسباب التي عنده تختلف كثيراً عن نوع اسبابهم فنجحوا في مساعدتهم
 وعزل القاضي المذكور وعين خلفه من الاستانة كالمعتاد .
 أما نتيجة ذلك فكانت ان المصلحين الذين على ما أعتقد أدركوا
 خطأهم - رأوا ما خيب آمالهم فان الاصلاحات الحقيقية في المحاكم الشرعية
 لم يسهل تنفيذها في حين ان العدالة ساء حالها لان القاضي الجديد أصبح



لورد کتسنگر



آله في يد الخديوى يحركها كيف شاء

ويتضح مما تقدم ان الخديوى باستقلاله بادارة الاوقاف ووجود قاض على رأس المحاكم الشرعية مستسلم له كل الاستسلام وجد أمامه كل السهولة اللازمة لتنفيذ ما ربه في جمع المال واغناء نفسه

وكانت المساوىء التي حصلت والتي لا شك عندى انه لم يبلغ منها مسامع السلطة البريطانية الا النزر اليسير - عديدة لا تحصى ولا حاجة بي لان أطيل الكلام عنها خصوصا وان كثيرا منها قد غاب عن ذاكرتى والدقة في رواية أمور كهذه واجبة . غير اني سأذكر النقط الرئيسية في واحدة منها وهي مثال كثير من نوعها

حاول عضو من أعضاء العائلة الخديوية اسمه سيف الدين بك ان يقتل صهره البرنس أحمد فؤاد باشا فحوكم المتدى امام محكمة الجنایات وعوقب بالسجن على انه ظهر بعد ذلك ان في عقله دخلا فأرسل بموافقة الخديوى الى ملجأ خاص في انكرا ولما كان هذا الرجل صاحب ثروة وافرة يبلغ دخله السنوى من أملاكه على ما أتذكر ٤٠ ألف جنيه ألححت بوجوب تعيين ناظر مصرى لادارة أملاكه فعين الرجل الذى سميته وهو وان لم يكن ذا مقدرة ممتازة الا انه كان - باعتقاد الجميع - أمينا جدا ومستقيما . فبعد ان تركت مصر عزل هذا الناظر وتولى الخديوى بنفسه ادارة تلك الاملاك ولا ريب انه استولى على مبالغ طائلة من المال المجموع فوق دخل الدائرة كل سنة لذلك لم أدهش مطلقا عند ما قرأت في جريدة

« الايجبشن غازيت » الخبر الآتى منقولاً عن جريدة عربية :

« لقد اتضح من فحص حسابات دائرة البرنس احمد سيف الدين ان مبالغ طائلة من المال سبيء التصرف بها أو نقلت الى جهات أخرى ومن المعلوم ان الخديوى هو الناظر على هذه الدائرة »

* * *

وقد كان هناك سبب آخر دعا الى كثير من النزاع مع عباس الثانى ذلك انه أصبح آله في يد السلطان عبد الحميد فكثرت الدسائس مع الاستانة وكان ذلك على الاخص اثناء الحادثة المعروفة بحادثة «شبه جزيرة سيناء» عند ما حاول السلطان محاوله أكيدة ان يجعل الحدود التركية على خط يمتد من العريش على شاطئ البحر الابيض المتوسط شمالاً الى السويس (١)

ان على حزب تركيا الفتاة ديناً كبيراً من الشكر لانكترا - وهودين لم يحاولوا وفاءه مطلقاً - وذلك نظير الحماية التى قدمتها الحكومة البريطانية

(١) قد يحسن في الظروف الحاضرة ان أقول انى خوطبت في ذلك الوقت في أمر انشاء سكة حديدية بين سوزيا وبورسعيد ولا أعلم من أين كان رأس مال ذلك العمل ولا من هم أصحاب ذلك المشروع . على انى لا أعتقد أن الفكرة نشأت في برلين أو الاستانة . فان الوكيل الذى خاطبني كان رجلاً بلجيكياً من أعز أصدقائي ومن أشد الناس تعضيداً للاحتلال البريطانى على انى لم أشجع المشروع كثيراً وذكرت له في سياق الحديث انه اذا انشيء خط كهذا في أى زمن من الأزمان فيجب ان يكون على بعد لا يزيد عن مئة متر من شاطئ البحر ليكون دائماً تحت نار مدافع الاسطول . ثم لم أسمع شيئاً بعد ذلك عن هذا المشروع

لكثيرين من أعضائه الذين لجأوا الى مصر ولو نظرنا الى الامر من وجهة
 شرعية محضة نرى انه قد كان للسلطان كل الحق في طلبه ان يسلم اليه
 العثمانيون الذين أثاروا سخطه غير انه لم يكن هناك أقل وجه للبحث في انه
 ما دام للحكومة البريطانية النفوذ في مصر فلا يجوز مطلقا تسليم المجرمين
 السياسيين للقضاء الذي ينتظرهم في الاستانة . على ان الحكومة العثمانية
 كانت غالبا تدعى ان الشخص المطلوب لم يكن مجرما سياسيا بل هو متهم
 بارتكاب جريمة أخرى ففي تلك الاحوال كان جوابنا دائما اننا لا نود ان
 نحمل المجرمين من العقاب وانه اذا أرسلت الاوراق التي تثبت ادايتهم فانهم
 يحاكمون حالا امام محكمة الجنايات المصرية ولا حاجة للقول بان المسائل
 التي من هذا النوع كانت تنتهي على هذه الصورة ويمضي الوقت دون ان
 ترد تلك الادلة

وسأذكر بعض الامثلة التي تبين كم كان الخديوي منغمسا في دسائس

من هذا النوع

كان في الاستانة رجل اسمه ليون يشتغل بالجاسوسية فسخط عليه
 السلطان وأصبحت حياته في خطر ففر الى مصر وكان السلطان شديد
 الرغبة في ان يعود هذا الرجل الى الاستانة فانتهت المساعي ان الرجل اقنع
 بان يذهب الى سراي الخديوية في الاسكندرية فالتقى في طريقه بصديق
 طلب منه ان يبلغني تفاصيل الحادثة اذا مضت بضع ساعات ولم يعد
 فانتظر صديقه حتى انتهى الاجل المضروب ثم أرسل الي تلغرافا

يخبرني بالامر وقد كنت يومئذ بالقاهرة

أما أنا فخالما تلقيت التلغراف أرسلت ضابطا بريطانيا ذا كفاءة كان في خدمة البوليس المصرى وأمرته بان يقابل الخديوى ويبحث عن حقيقة المسألة . فأنكر الخديوى كل الانكار معرفته بمحل وجود ليون فهمى وكذلك أنكر ان الرجل استدعى للسراى . ولما قابلت الخديوى بنفسى ادعى ذلك الانكار مشمئزاً ومستنكراً اتهامه بأمر كهذا

على انه ظهر فيما بعد ان ليون فهمى أخذ حال وصوله الى السراى بدون ان يقابل الخديوى الى يمت سموه الذى كان على أهبة السفر الى الاستانة ثم انه بعد مقابلة الخديوى للضابط الانكليزى المرسل من قبلى أعيد الى البر . فالخديوى عند ما أقسم لى بشرفه ان ليون لم يكن فى السراى كان صادقا غير انه نسى ان يقول ان ليون فهمى كان فى تلك الساعة معتقلا فى منزل فى تلك الجهة

وقد كانت نتيجة الاهتمام بأمر ليون فهمى انه لم يرسل الى الاستانة بل اختطف وأرسل تحت الحفظ الى بورسعيد حيث وضع على ظهر باخرة كانت على أهبة السفر الى مرسيلا . على انه عاد بعد حين الى مصر وأذاع تفاصيل ماجرى له . وانى أعتقد ان كل ماقاله صحيجا . أما الصحافة المصرية أوربية كانت أو عربية - فانها تناولت قصته وصاحت بعمل عصوتها مستنكرة التهم الفظيعة الكاذبة التى وجهت لشخص الامير . أما أنا فلم أر وجهها لتكذيبها واهدائها للصواب فان ليون فهمى نفسه لم يكن يستحق

كثيراً من الانمطاف وكنت اعتبر ان ما جرى من انقاذه من مخالب
السلطان يكفي للمحافظة على شرف المبادئ البريطانية لذلك لزمتم
الصمت التام

وهذا مثال آخر :-

جاءني رئيس بوليس مصر القاهرة في احد الايام واخبرني انه يوجد
في احد المنازل خزانة داخلها اوراق كثيرة تشي بعدد كبير من رجال تركيا
الفتاة وانه قد اقيمت دعوى مدنية - يظن ان الخديوي حرض عليها -
ضد صاحب المنزل الذي وقع في اشد الارتباك والقصد من تلك الدعوى
ضبط تلك الاوراق والرسائل وان رجال تركيا الفتاة اصبحوا في خوف
وقلق لا مزيد عليهما وان هناك ما يدعو الى الاعتقاد انه قد يحصل اعتداء
على حياة الخديوي لو سمح بوصول تلك الاوراق الى يد السلطان وانه
اذا كان لا بد من عمل شيء فيجب ان يكون ذلك حالاً لان اختتام المحكمة
على اهبه الوضع على قفل الخزانة التي بها تلك الاوراق ولا سبيل الى ازالته
الاختام التي تضعها محكمة قانونية . فلكي اتجنب الاضطرار الى هذا الامر
صرحت له بالذهاب الى المنزل وفتح الخزانة واحضار كل ما فيها الى دار
الوكالة البريطانية ولما فعل ذلك واصبحت تلك الاوراق بيدي امرت باحراقها
وهناك حادث ثالث يستحق الذكر يتعلق بعثمان بدرخان باشا وهو
كبير عائلة كردية كان من « ياوران السلطان المحبوبين نعم عليه مولاه
لوقوع الشبهة في أمياله الجرة فتمكن قبل القبض عليه من الفرار الى مصر

فلما جاءني قابلته وأخبرته بأنه اذا تجنب الدسائس فاني أتولى حمايته
فوعده بذلك وبر بوعده

أما السلطان فانه صادر كل أملاكه وجرده من رتبه وطلب اعادته
الى الاستانة وبذل الخديوى جهده فى اقناع عثمان باشا بالذهاب الى الاستانة
فجاء الباشا الى الوكالة البريطانية مستشيراً فقبل له ان الافضل أن يبقى
فى مصر .

على انه بعد ذلك أروه خطاباً زعموا انه جاء لاحد رجال الخديوى
من سكرتير السلطان الخاص قال فيه ان جلالته وجد انه اخطأ وانه آسف
أشد الاسف على ماجرى ويود لو عاد عثمان باشا الى الاستانة ليرجعه الى
منصبه ويشمله برضاه ويرد له كل أملاكه وانه سيعطى له عدا هذا تعويضاً
كافياً عن الخسائر التي تكبدها

أما عثمان باشا فبقى متردداً فلما رأى الخديوى منه ذلك عرض عليه
دليلاً على صداقته ولاعتقاده انه قد يكون فى اول الامر محتاجاً للمال سلفه
موقته من ماله الخاص (وأظن المبلغ كان ٥٠٠ جنيه) ايسمعين به على
احتياجه . فاعتر عثمان باشا وأيقن ان الامر صحيح ورضي ان يسافر الى
الاستانة . فأعطاه عباس الثانى تحويلاً على البنك العثمانى وجملة تحارير
اوصى بها فيه وغير ذلك وسافر بدون أن يفاوض الوكالة البريطانية مرة
ثانية سوى انه ارسل يعرب عن شكره عن لسان أحد أصدقائه
وما كادت الباخرة تصل الى المرفأ فى الاستانة حتى صعد الجند اليها

وأحاطوا به وزجوه في ظلمات السجن ثم أرسل بعد ذلك الى داخلية
 طرابلس . ولما أطلق سراحه بعد زمن طويل (قبل سقوط عبد الحميد)
 وسمح له بالعودة الى الاستانة رأى نفسه في عسر مالي فتذكر تحويل
 الخديوى وذهب للبنك ممللاً النفس بقبض قيمته فأخذ التحويل منه
 وعرض على مدير البنك الذى أعاده الية وكتب اليه ما يأتى : - « سند
 ملنى بأمر سمو الخديوى بتاريخ » وكان ذلك التاريخ اليوم التالى
 لسفر عثمان من الاسكندرية وقد رأى المستر بويل سكرتيرى الشرقى هذا
 التحويل الملنى بعينه

وهنا حادث آخر من نوع مختلف عما تقدم على انه يبين بجلاء
 الصعوبات العظيمة التى كانت تنشأ من التصرف مع عباس الثانى وهذا
 يبين ان الحادث الذى سبق ذكره فى هذا الكتاب لم يشفه من مرض
 الرغبة فى ايقاع الخلل فى نظام الجيش : -

عند ما شبت حرب جنوب افريقيا عاد كثيرون من أفضل الضباط
 البريطانيين الذين كانوا يقودون الاورط السودانية الى فرقهم الاصلية فى
 الجيش البريطانى

ونظراً لبعض الظروف التى لاحاجة بي الى ذكرها والتى يجوز كثيراً
 ان يقال انها لم تكن لتقع لو لم يضطر هؤلاء الضباط الخيرون الى السفر -
 حصل بعض الاستياء فى الجيش وجاهرت اورطة من الاورط السودانية
 بالعصيان وقد كثرت الاشاعة ان الخديوى كان قد تفوه بأقوال جعلت

الجنود الثائرين يعتقدون انه راض عنهم عاطف عليهم . على ان الثورة
أتمت بدون اراقة دماء وحوكم عدد من الزعماء امام المجالس العسكرية
وحكم عليهم بالسجن مداداً مختلفة ارسالو ليقضوها في مصر

ولما حدثت الخديوي بشأن هذه المسألة رأيت من المحكمة ان
اتجاهل ما كان يقال عن اشتراكه في الثورة - وذلك أمر لا ريب ان لا
سبيل الى اثباته - لذلك اقتصر في حديثي على وصف الحادثة والخيانة
العظيمة التي أبدتها بعض جنوده نحو شخص سموه واقترحت عليه ان
يرى المحكوم عليهم ويخاطبهم بكلمات اخترتها لذلك وعربتها له فوجد
الخديوي نفسه في موقف حرج ومأزق لا يدري كيف يخرج منه لان
قبوله طلبي او رفضه كلاهما أمر لا يرغبه فانه اذا رفض يعرض نفسه للشبهة
في انه حرض على الثورة في جيشه كما فعل ابوه من قبله واذا قبل يتضح
للاثائرين ان لا أمل لهم بمساعدة فعلية منه وبذلك يفقد كثيراً من احترامه
ونفوذه في الجيش . على انه - كما كنت انتظر - اختار الامر الاخير

* *

والآن فقد قلت ما به الكفاية ليثبت انه اذا نظر الى اخلاق عباس
الثاني وسلوكه يتضح انه يستحيل أن يكون بينه وبين نائب الحكومة
البريطانية في مصر علاقات وداود صادقة وأزيد على ما تقدم انه أثناء كل
هذه الصعوبات لم يكن عندي اقل عداوة شخصي نحو عباس الثاني . وقد
روى التاريخ أعمال كثيرين من الحكام الشرقيين وربما كان بعض الغربيين



المرحوم نوبار باشا

MS. LIBRARY

الذين كانوا غير لائقين للحكم مثل الخديوى السابق أو بالحري أقل لياقة
 منه غير انى شعرت بأنه لو ترك فى السير فى طريقه بدون معارضة فعمل
 المدينة الذى تمهدت بريطانيا العظمى به يقوض شيئاً فشيئاً وأن الفساد
 على أنواع عديدة يسود فى البلاد وان هناك فوق ذلك خطراً فى ان مصر
 تتقهقر الى حالتها القديمة من التعاسة . وقد صدق « بندار » بقوله :
 انه سهل جداً على رجل ضعيف ان يهزم مدينة ويقوض أركانها غير
 ان اعادتها وتثبيتها على قواعدها أمر شاق يقتضى جهاداً عظيماً ما لم يهد الله
 الحاكم ويعينه .

انتهى

Faint, illegible handwritten text in Arabic script, possibly bleed-through from the reverse side of the page.

MS. A. 1. 1. 1. 1. 1.

1000

Bi. 14255182

IB 142746708

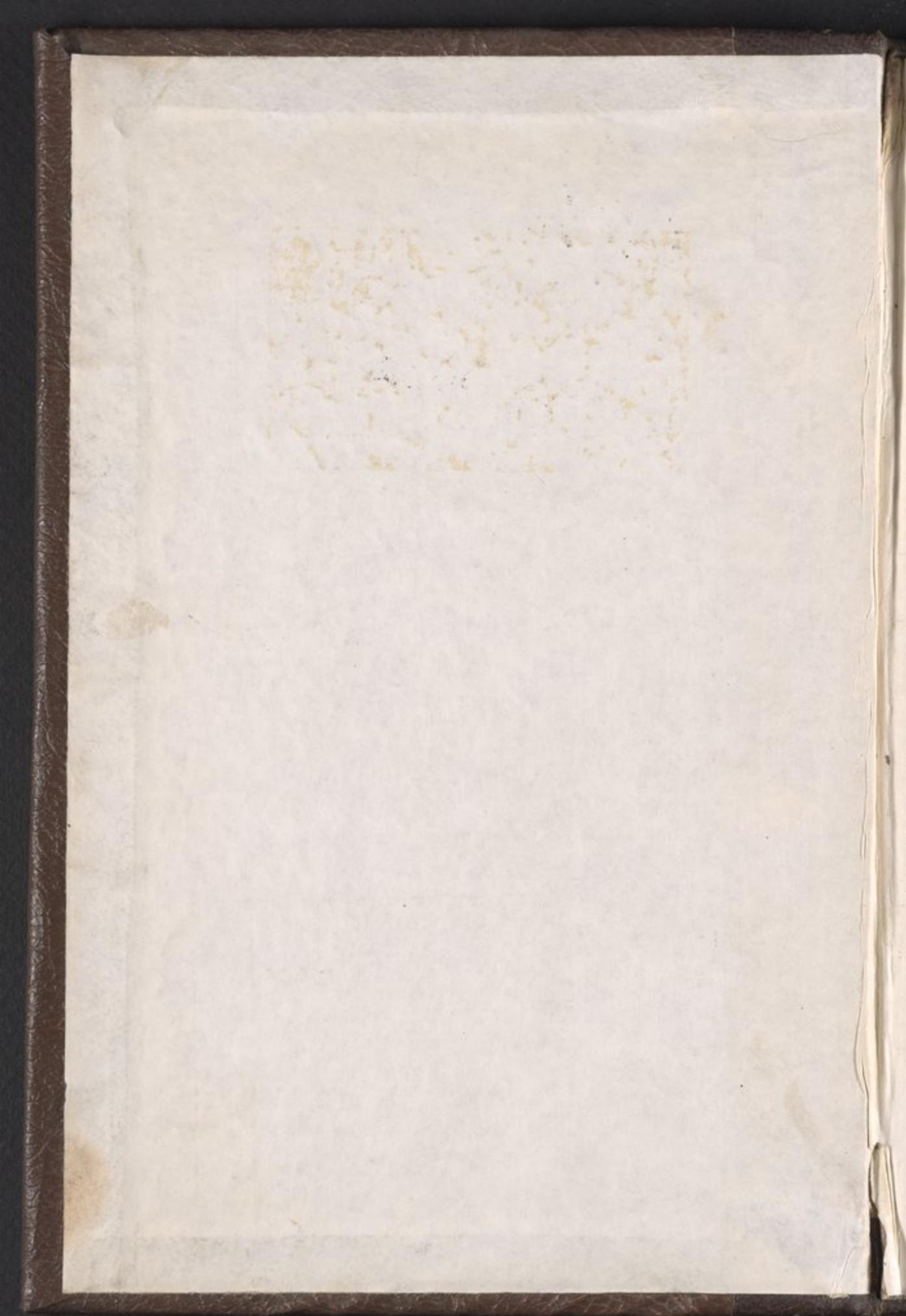
DT
107.6
C812x

اللورد كرومر
عباس الشاننى

NAME	STATUS
Moona Abonshady	Staff
30 JUL 1987	

DT
107.6
C812x

NOV
11 1 1982



JT
107.6
C812x

6
2